

## " الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد: دراسة حالة ماليزيا "

### The Developmental Role of State in Combating Corruption: A Case Study of Malaysia.

د/ محمود صافي محمود

مُدرّس العلوم السياسية-كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

#### المُستخلص:

يُعد الفساد أحد أخطر وأهم المعوقات والمشكلات التي تقف أمام تحقيق التنمية، حيث أنه يساعد علي تآكل عوائد التنمية ويحد من قدرة الدولة علي تحقيق عدالة التوزيع فيما بين أفراد المجتمع. ولذلك فقد أخذت الدولة الماليزية علي عاتقها منذ الإستقلال تنمية وتطوير الأجهزة الحكومية بما يحقق التنمية الاقتصادية ويضمن مستوى متميز من الخدمات العامة و بناء نظاماً سياسياً وإدارياً ذو قدرة إستجابية عالية لإحتياجات المواطن.

وقد ركزت الدراسة على التجربة الماليزية بإعتبارها نموذجاً متفرداً جدير بالبحث والدراسة خصوصاً للدول النامية، حيث يُمثّل النموذج الماليزي في التنمية بشكل عام ومحاربة الفساد بشكل خاص نموذجاً خاصاً قام علي تفعيل منظومة القيم الروحية والأخلاقية والدينية التي يتمتع بها المجتمع الماليزي. وقد أوضحت دراسة التجربة الماليزية في محاربة الفساد عدم وجود إستراتيجية سهلة التنفيذ تستطيع من خلالها الدول علاج ذلك الخلل المجتمعي والاقتصادي الذي يسبب تآكلاً مستمراً لجهود التنمية ويُحد من تحقيق عدالة التوزيع.

الكلمات المفتاحية: الدور التنموي، الفساد ، التنمية ، الدولة الإنمائية، ماليزيا، مهاتير محمد.

#### Abstract:

Corruption is one of the most dangerous and most important obstacles and problems that stand in the way of achieving development, as it helps to erode development revenues and limits the ability of the state to achieve equitable distribution among members of society. Therefore, since independence, the Malaysian state has taken upon itself to develop government agencies in order to achieve economic development and ensure a distinct level of public services and build a political and administrative system with a high response capacity to the needs of the citizen.

The paper focused on the Malaysian experience as a unique model worth studying , searching, Especially for developing countries, where the Malaysian model in development in general and combating corruption in particular represented a special model based on activating the system of spiritual, moral and religious values enjoyed by Malaysian society .

And the study of the Malaysian experience in combatting corruption has revealed the absence of an easy strategy to implement through which countries can treat that societal and economic imbalances which causes continuous erosion of development efforts and limit the achievement of equitable distribution.

**Keywords:** Developmental role, corruption, development, the developmental state, Malaysia, Mahathir Mohamed

## مقدمة:

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين جدلاً كبيراً حول دور الدولة في التنمية، وتعددت الآراء والمدارس الفكرية في محاولة لتوصيف دور الدولة وطبيعته ونطاقه في تحقيق عملية التنمية. وفي هذا السياق ظهر إتحاهان، الإتحاه الأول، الذي يدعمه الفكر الرأسمالي ويرى أن الدولة تكون الدولة الحارسة أو دولة الحد الأدنى أي أنه لا يحق لها التدخل في الميادين الثقافية، الإقتصادية و الإتحاهية داعمةً للمبدأ المشهور : "دعه يمر دعه يعمل". حيث إن الدولة لا تمارس إلا تلك الوظائف التي تسمح لها بالحفاظ على كيانها وبقائها لمواجهة العدوان الخارجي والحفاظ على الأمن والنظام داخل إقليمها، وبالتالي فإن وظائفها تنحصر في مرافق الدفاع والأمن والقضاء. وتعتبر أن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى المساس بحقوق وحرريات الأفراد<sup>١</sup>.

الإتحاه الثاني، فكرة الدولة التدخلية والتي تعبر عن النظام الإتحاهي والتي لها وظيفة أساسية هي تحقيق العدالة و المساواة بين الأفراد، يرى أنصاره أن سعادة الفرد تتحقق من خلال تدخل الدولة التي تتولى تحقيق العدالة و المساواة بين الأفراد في المجتمع و تقضي على الطبقة المبنية على إستغلال الإنسان للإنسان. وإن تدخل الدولة يشمل جميع الميادين الإتحاهية، الثقافية و الإقتصادية و يتم من خلال، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حيث تقوم الدولة الإتحاهية في مرحلتها من خلال عملية التأميم بتحويل الملكية الخاصة لاسيما الإتحاهية منها إلى ملكية جماعية تُستعمل لتوفير الخيارات المادية لجميع أفراد الشعب. علاوة على الإتحاه على أسلوب التخطيط حتى تحقق الدولة أهدافها الإتحاهية و الإقتصادية لابد من إستعمالها لأسلوب التخطيط العلمي و المركزي، وأيضاً- التوزيع العادل للدخل الوطني ، و يتم في المرحلة الأولى من النظام الإتحاهي طبقاً لمبدأ "لكل حسب عمله" ثم في مرحلة متطورة من النظام الإتحاهي "لكل حسب حاجته" (مجتمع الوفرة)<sup>٢</sup>.

ومع سقوط الإتحاه السوفيتي وهزيمة نموذج الحد الأقصى، شهد العالم طغيان نموذج دولة الحد الأدنى وشيوعه في شتى البلاد، وعلى الرغم من ذلك عرفت نفس الفترة تجربة إيجابية في منطقة جنوب شرق آسيا عرفت بالنموور الآسيوية، حيث برزت هذه الدول على الساحة كإتحاهيات جديدة ومتحركة، أنجزت خلال الربع الأخير من القرن العشرين ما يشبه المعجزة الإقتصادية، بتحقيق معدلات نمو عالية وقدرة هائلة على

التصدير والمشاركة في التطور التكنولوجي للصناعات الحديثة، حيث لعبت الدولة دوراً محورياً وفعالاً في تحقيقها رغم أن هذه الدول تأخذها جميعها بنظام السوق.

وتأتى ماليزيا في هذا السياق لتكون نموذجاً متميزاً للدول النامية، حيث حققت قدراً كبيراً من التنمية، لعبت فيه الدولة دوراً محورياً بما لها من أجهزة ومؤسسات في تحقيق تنمية شاملة، الأمر الذي يجعل منها نموذجاً يستحق دراسته. ولذلك فقد أخذت الدولة الماليزية علي عاتقها منذ الإستقلال تنمية وتطوير الأجهزة الحكومية بما يحقق التنمية الاقتصادية ويضمن مستوى متميز من الخدمات العامة و بناء نظاماً سياسياً وادارياً ذو قدرة استجابية عالية لإحتياجات المواطن.

### أولاً: إشكالية الدراسة:

يمكن بلورة اشكالية الدراسة في صورة تساؤل بحثي رئيسي مفاده :إلى أي مدى وكيف نجحت الدولة الانمائية في ماليزيا في تحقيق الإنجازات على صعيد مكافحة الفساد خصوصاً أثناء فترتي حكم رئيس الوزراء مهاتير محمد في الفترة الأولى من عام ١٩٨١ بداية تولى مهاتير محمد الحكم حتى عام ٢٠٠٣ ، ثم في فترته الثانية من مايو ٢٠١٨ حتى مارس عام ٢٠٢٠ فترة حكمه الثانية؟

### ثانياً: تساؤلات الدراسة:

- ١- ما هي الدولة الانمائية؟ وما هم أبرز سماتها ؟
- ٢- ما هي التطورات التي أثرت على دور الدولة الانمائي؟
- ٣- ما هي أبرز التحديات التنموية التي واجهتها ماليزيا في سعيها لمكافحة الفساد؟
- ٤- ما هي إنعكاسات إستراتيجيات مكافحة الفساد على موقع ماليزيا في المؤشرات الدولية؟
- ٥- ما هي أبرز الدروس المستفادة من التجربة التنموية الماليزية؟

### ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كون ماليزيا قد قدمت نمودجا تنموياً يتميز "بمحورية" دور الدولة في مجالات التنمية المختلفة وذلك في ظل سيادة النظام الرأسمالي الداعي بالحد من دور الدولة ، وقد استطاعت ماليزيا وهي إحدى الدول النامية التي تعاني من بعض معوقات التنمية أن تتمكن من تحقيق طفرة تنموية كبيرة وتتمكن من تقليل معدلات الفساد من خلال إستراتيجية وطنية لمكافحة كل صور ومظاهر الفساد، مما يوجب علينا دراسة تلك التجربة كمحاولة للإستفادة منها.

### رابعاً: منهج الدراسة:

سوف يتم استخدام منهج تحليل النظم، لديفيد ايستون، ويتكون عنده من أربعة عناصر أساسية<sup>٣</sup>:  
١- المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام وتدفعه إلي النشاط والحركة، وقد يكون مصدر هذه المدخلات داخليا أو خارجيا.

٢-عملية التحويل: ويتم فيها تحليل واستيعاب المدخلات .

٣-المخرجات: وتتمثل في استجابة النظام للمطالب في صورة سياسات وقرارات

٤-التغذية الاسترجاعية.

بالتطبيق على الحالة الماليزية، فالتحديات التنموية مثل أزمة العرق والفقر وعدم الموازنة في الدخول بين السكان الاصليين المالاي وغيرهم من الأقليات كانت مطالب ملحة على النظام، دفعته الي انتهاج سياسة تنموية من ضمنها سياسات مكافحة الفساد (التحويل)، نتائج تلك السياسات من مؤشرات ايجابية ونجاحات تمثل "المخرجات".

### خامساً: تقسيم الدراسة:

سوف تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء بشكل تفصيلي علي التجربة الماليزية في محاربة الفساد من خلال تقسيم الدراسة الي ثلاثة مباحث تليها خاتمة وأهم التوصيات ، وذلك كما يلي:

- **المبحث الأول:** يتطرق لمفاهيم الدور الانمائي للدولة و عناصر للدولة الإنمائية ومفهوم الفساد.

- **المبحث الثاني:** نستعرض أهم تحديات التنمية في ماليزيا.

- **المبحث الثالث:** نُشير الي التجربة الماليزية في محاربة الفساد.

## "المبحث الأول"

### الإطار النظري

" مفاهيم الفساد والدولة الإنمائية: السمات والعناصر الرئيسية ومتغيرات الدور الإنمائي

### للدولة"

### أولاً: ماهية الدول الانمائية وعناصرها:

لا تزال الدولة الانمائية من بين المفاهيم القليلة في العلوم الاجتماعية التي تستحق إلي مزيد من الدراسة، وترجع الأهمية العملية لهذا المفهوم إلي التزام هذه الدول بالتنمية والتعبئة الناجحة لاستثمارات القطاع الخاص من أجل دفع النمو الاقتصادي بما يجعلها على النقيض التام مما يطلق عليه الدولة الضعيفة والتي لا تعتبر فقط مسئولة عن غياب التقدم الاقتصادي، وإنما حاجز بالفعل في وجه الدول الأقل نموا لتحقيق تنميتها.

## ١- ماهية الدولة الانمائية:

يؤكد أديان ليفويتش أن قيام الدولة بدور أساسي في دفع التنمية ليست فكرة جديدة، فهي دائما ما كانت تثار في سياق الحديث عن التنمية منذ عام ١٩٤٠، بل أنه أوضح أن فكرة الدولة كجهاز قائد للتنمية كانت جزءا أساسيا من السياسات الاستعمارية<sup>٤</sup>. وسعى ليفويتش إلي التمييز بين الدولة الفاشلة التي تميز الكثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتلك التي أحرزت بعض التقدم في جنوب شرق آسيا، مشيرا أن ما ميز الدولة الانمائية في شرق آسيا كان نتاجاً لنمط سياسات يميل إلي التركيز على كل من الإرادة السياسية، والإختصاص البيروقراطي لوضع خطة تنمية تتسم بالتنافس<sup>٥</sup>. ويعود الاهتمام بمفهوم الدولة التنموية الي "فريدريش ليست" والتي أكد من خلالها على أن الدول الأقل تقدماً تحتاج إلي وسائل اصطناعية غير طبيعية للحاق بالدول المتقدمة، مشيراً في هذا الصدد إلي أن مهمة الاقتصاد السياسي هو إعداد الدول للحاق بالتقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>٦</sup>، وهو ما لا يمكن أن يتحقق كما يقول الا اذا تمتعت الدولة بالقوة والاستقلالية. وقد شاركه في هذا الرأي ماركس حينما ألمح الي شئ قريب بالدولة التنموية وهي الاستقلالية التي تمتعت بها الدولة في فرنسا تحت حكم لويس بونابرت، وهو ما علق عليه اليستر بالقول أن الدولة الرأسمالية كانت هي حجر الأساس في نظرية ماركس والتي نظرت للدولة مستقل وفعال يبحث عن مصالحه الخاصة<sup>٧</sup>.

ومن جانبه تحدث شالميرز جونستون في كتاباته عن الدولة التنموية مشيراً الي كون اليابان نموذجاً في تحقيق ذلك موضحاً أنه اضافة إلي كل من أنظمة السوق الحر والاشتراكية تواجدت فئة ثالثة من الدول وهي "الدولة التنموية الرأسمالية"<sup>٨</sup>.

ومن جانبه يرى هنتجتون ان تفسير عدم فعالية الدولة يكمن في الصراع ما بين أهداف الدولة ومصالح القوى المجتمعية، مشيرا إلي أن دور الدولة لا يقتصر فحسب على القضاء على الفوضى ولكن أيضا توجيه نحو التنمية، حيث أصر على الحاجة إلي دولة قوية لتحديث المجتمعات الإنتقالية، مؤكدا على أنه كي تتعامل الدولة بنجاح مع مسألة التحديث فإن النظام السياسي ينبغي أن يكون قادرا على ابتكار السياسة التي من شأنها أن تدفع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدمير مراكز القوى المجتمعية الأخرى ودفعها لكي تسير في الطريق التنموي. وانطلاقا من هذا أكد هنتجتون على الأهمية التنموية لتركيز السلطة السياسية في الدول النامية التي تمر بعمليات تحديث، مشيرا أن مثل هذا التركيز وهذه القوى كانت ضرورية للنجاح التنموي لهذه الدول، لأنها مكنت الدولة من أخذ قرارها بالتدمير السياسي للمؤسسات والتقاليد والعادات والمصالح التي أعاقت التنمية<sup>٩</sup>.

ويعرف ماسكي ابي الدولة التنموية بأنها الدولة التي تهدف نُخبها السياسية إلي الاسراع بالتنمية الاقتصادية ومن أجل ذلك فإنها توفر القوة والسلطة لبيروقراطيتها لكي تخطط وتنفذ السياسات بفعالية، وهكذا تتمتع الدول الانمائية بالشرعية من خلال قدرتها على تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي. وأشار مارك

بيسون إلي ان الدول التنموية أخذت على عاتقها مسؤولية وضع أهداف إقتصادية وإجتماعية يمكن أن تقود عمليات التنمية والحراك الاجتماعي. حيث صُممت للتأثير على إتجاه وسرعة التنمية الإقتصادية من خلال التدخل بشكل مباشر في التنمية على قوى السوق لتوزيع الموارد الإقتصادية.<sup>١٠</sup>

وفي سياق آخر، اعترف البنك الدولي بالدور المهم للدولة في رفع معدلات النمو المرتفعة، وقد كرس تقريره ١٩٩٧ دور الدولة في عالم متغير وفي عام ١٩٩٨ "من معاداة السوق الي الارتباط بالسوق" لتحليل دور الدولة. ففي تعرضهما لدور الدولة الانمائية افترض كل من رويستجين وستونمان (الباحثين في البنك الدولي) أنه يمكن الاقتراب من الدولة التنموية من زاويتين: الاولى الإقتصادية، والثانية سياسية ففي اطار الاقتراب الاول، تعرف الدولة التنموية انطلاقا من نقائص السوق دون ابداء السبب الخاص عن إلي اي مدى لدى الدولة القدرة أو الرغبة في اتخاذ السياسات الضرورية، أما الاقتراب الثاني، فيحدد الشروط السياسية التي تتمتع في ظلها الدولة بالقدرة على التدخل بشكل مناسب.

ووفقا لهما فإن الدولة التنموية ليست مرادفا للسلطوية، وانما مزيج من عناصر إنتقائية تواجدت وضمت كلا من الدولة القومية والبيروقراطية من أجل دفع معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي، كما أنها تمزج ما بين مبدأ دعه يعمل الليبرالي ونظيره الكينزي الذي يدعم تدخل الدولة. وأكد على أن قوة الدولة التنموية تكمن في قدرتها وامكانياتها على الاستجابة للتغيير الإقتصادي، والتكيف مع الصدمات والضغط الخارجية من أجل إفراز آليات جديدة للتحكم في عملية التغيير واستثمار فائض الموارد في المجتمع.

ومن جانبه حدد جوردن وايت ثلاثة متغيرات أساسية للتمييز ما بين أنماط ثلاثة للدولة التنموية وهي الرأسمالية، الاشتراكية، الوسيطة، وتتضمن هذه المتغيرات طبيعة القوى الاجتماعية التي شكلت الدولة وأهدافها، وهو ما أطلق عليها السيوسولوجية السياسية للدولة، القدرات التقنية والسياسية والادارية للدولة، أسلوب إدارة الدولة للنشاط الإقتصادي.<sup>١١</sup>

ويؤكد ليفتويتش أن الدولة التنموية هي التي تهيمن عليها نخب تنموية قومية مزجت ما بين درجات متنوعة من القهر والشرعية في مجتمع مدني ضعيف، وركزت سلطاتها وقواها وإستقلاليتها وإختصاصتها في مؤسسات بيروقراطية وسياسية مركزية للدولة وحافظت على روابط تنسيقية مع المصالح الإقتصادية الأساسية في القطاع الخاص.<sup>١٢</sup>

## ٢- عناصر الدولة الانمائية:

في هذا الجزء سوف نتناول عناصر الدولة التنموية ثم سنشرح كل عنصر على حدى بالتفصيل:

١- استقلال نسبي للنخبة عن المصالح الخاصة المحلية.<sup>١٣</sup>

٢- وجود نخبة تنموية مصممة على دفع التنمية.

٣- وجود بيروقراطية إقتصادية مستقلة وكقوة تتمتع بالقوة.

٤- الادارة الإقتصادية الفعالة للدولة.

٥- ضعف المجتمع المدني في مواجهة الدولة.

٦- المزج ما بين الأداء والشرعية والقهر.

#### أ- استقلال نسبي للدولة عن المصالح الخاصة المحلية:

من أكثر السمات والركائز التي تقوم عليها الدولة الانمائية هي تمتعها بقدر من الإستقلالية، وأن هناك عناصر عديدة قد شكلت هذه الاستقلالية والتي تعنى درجة مرتفعة من التماسك لأجهزة الدولة بما يمكنها من صياغة وتطبيق الأهداف التنموية والعمل بشكل جماعي يتمتع بالتماسك والقدرة على تعريف وتطبيق الأهداف التنموية بشكل واضح. وأكد جوهنستون ان السمة السلطوية للدولة كانت واحدة من العوامل التي اتاحت قدراتها التنموية، حيث تمتعت الدولة بالقدرة على الانفصال النسبي عن ما تثيره المصالح الخاصة من قلق وتوتر، والتغلب على هذه المصالح الضيقة من أجل الصالح العام.<sup>١٤</sup>

حيث أكد كلا من هوبسن ويسس على أهمية تمتع أجهزة الدولة بالقدرة على توظيف استقلاليتها ، مشيرين إلي أنها تتبع من وجود بيروقراطية كفاءة، ومختصة، و متماسكة يتم تجنيدها على أساس الإستحقاق، وقد أشارا إلي أنه ما يهم ليس حجم الجهاز الاداري والبيروقراطي، حيث تتسم الدولة التنموية بالتنظيم المحكم والهيكلي البيروقراطي صغير الحجم نسبياً.<sup>١٥</sup>

ولا تقوم الدولة التنموية/الانمائية على درجة عالية من الإستقلالية و البيروقراطية ،ولكن أيضا وجود درجة واضحة من التفاعل المؤسسي والحوار ما بين نخب الدولة والمراكز المستقلة للسلطة داخل المجتمع المدني، فالدولة الأكثر نجاحاً هي الدولة التي لديها قدرة على العمل من خلال التعاون مع المراكز المستقلة للسلطة. وكما أكد ريتشارد دونار أنه تفقد الدولة فعاليتها ليس بسبب فساد بيروقراطيتها وإنما بسبب نمو القوى الاجتماعية الأخرى ورأس المال الخاص بشكل أقوى، فاذا كانت الاستقلالية وما يصاحبها من إختصاص بيروقراطي سمة أساسية من سمات الدولة الانمائية، فإنه يمكن القول أن كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستحق الوصف بأنها انمائية، نظرا لما تمتلكه من بيروقراطيات متماسكة ومؤهلة، إلا أنه على الرغم وفقا لنموذج الدول الانمائية ينظر الي كليهما على أنهم دول ضعيفة.<sup>١٦</sup>

#### ب- وجود نخبة تنموية مُصممة على دفع التنمية:

أكد شمبلميز جوهنسون أن واحدة من السمات الأساسية للدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا هو وجود حكم مستقر من قبل نخبة بيروقراطية سياسية لا تتنازل أو ترسخ للمطالب السياسية التي من شأنها تقويض النمو الإقتصادي، فإذا كان السياسيون يبحثون في المدى القصير عن الدعم والتأييد السياسي، فإن صانعي السياسة الاقتصادية ينبغي عزلهم على المدى الطويل وبقدر الامكان عن تداعيات المطالب السياسية المتنافسة. ولهذا تتسم الدولة التنموية بتواجد نخبة تنموية مركزية ترتبط بمجموعة محدودة من السياسيين والبيروقراط القريبين من قلب السلطة السياسية، ورئيس السلطة التنفيذية، وما تتسم به هذه الدول

هو أن الدائرة المركزية المحيطة بالقيادة صغيرة، كما ما يميز تلك النخبة هو اخلاص وارتباط عناصرها البيروقراطية بالعناصر السياسية، وبصفة خاصة في القمة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.<sup>١٧</sup>

### **ج- وجود بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفئة تتمتع بالقوة:**

وتعد البيروقراطيات الاقتصادية هي المراكز الرئيسية للتوجه الاقتصادي الاستراتيجي في الدول التنموية، وكما أن أهم ما يميز هذه القيادات الاقتصادية العليا في الدول التنموية هو سلطتها في تشكيل السياسة التنموية بالرغم من أنها تختلف من دولة لأخرى.

وقد تمركزت مؤسسات التخطيط والتنفيذ الاقتصادي في ماليزيا في وحدة التخطيط والتي كانت تتبع رئيس مجلس الوزراء وكان لها دورها المهم في تخطيط التنمية القومية، وبصفة خاصة في فترة التصنيع الذي تقوده الدولة تحت رئاسة مجلس الوزراء بقيادة مهاتير محمد بعد عام ١٩٨٠.<sup>١٨</sup>

### **د- الإدارة الاقتصادية الفعالة للدولة:**

يري جوردن وايت أن الفكرة الحديثة للتنمية تتركز على مفهوم الدولة كحافز ومنظم للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان قد ساد نوع من التفاؤل حتى نهاية الستينيات بكل من القدرة الاقتصادية والامكانيات الديمقراطية للدول الجديدة المتواجدة في الدول المستعمرة سابقا، الا أن انتشار الفساد وعدم الفعالية والتأثير المشوه للتخطيط القومي، أدى الي انتشار الجدل حول فاعلية تدخل الدولة الاقتصادي ، الا أنه قد تجدد التأكيد هلى أن التنمية ينبغي أن تحفزها الدولة.<sup>١٩</sup>

فالدولة دورها أساسي ومركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها شريكا محفزاً على النمو، وليس كمانح للنمو، ومن أجل تحقيق المزيد من الرفاهية والتقدم، لابد من زيادة قدرة الدولة على اتخاذ ودفع القرارات الجماعية. وقد سعى البنك الدولي لتفسير كيف يمكن زيادة قدرة الدولة من خلال تصميم القواعد الفعالة لمحاربة الفساد والرقابة على التصرفات التعسفية، وإخضاعها لمزيد من المنافسة بما يفسح السبيل للارتقاء بمؤسسات الدولة وجعلها أكثر استجابة لإحتياجات الافراد.

### **هـ- ضعف المجتمع المدني في مواجهة الدولة:**

تظهر الدولة التنموية /الانمائية بصفة خاصة في الظروف التي يعاني فيها المجتمع المدني من الضعف وتتسم الدولة بالقوة والقدرة على التغلغل في المقابل.

ووفقا لبيتر ايفانز تميل الدول لأن تكون أكثر نجاحاً في إحداث التحول الاقتصادي حينما تتواجد بيروقراطية متطورة ومتماسكة لا يمكن التلاعب بها من قبل الجماعات الاجتماعية الباحثة عن العائد، ونخب منخرطة في علاقات وثيقة مع الفاعلين في القطاع الخاص في المجتمع. وأشار الي الإستقلالية والإحتواء بأنها شروط أساسية للتحول الاقتصادي الناجح لانه بفضل هاتين السمتين ستمكن الدولة من التعريف المحدد لأهدافها التنموية طويلة الأجل والحصول على المعلومة اللازمة من المجتمع لتنفيذ أهدافها التنموية، وكما أكد أن الاستقلالية والاحتواء تشير الي روابط وثيقة ليس مع المجتمع بصفة عامة وانما مع رأسمال الصناعى بصفة خاصة.<sup>٢٠</sup>

وبالرغم من أن الدولة في الغالب تأخذ قرارات معادية لتنمية المجتمع المدني، إلا أنها يمكن أيضاً تحت ظروف معينة أن تلعب دوراً فعالاً في تيسير ظهور المنظمات المدنية، وتراكم أرصدة رأس المال الاجتماعي في المجتمع المدني، إذ إن هذه المنظمات من الممكن أن تلعب دوراً فعالاً في مساعدة الدولة على إحياء مؤسساتها العامة.

#### **و- المزج بين الحقوق المدنية والقهر "السلطوية الناعمة":**

فالسمة التي تشترك فيها كل الدول التنموية هو أن معظمها تمزج بين السلطوية الناعمة و القهر السياسي للحريات المدنية، لإضفاء الشرعية على أدائها التنموي فيما يتعلق بتوصيل السلع والخدمات العامة.

#### **■ المتغيرات العالمية الراهنة و الدور الإنمائي للدول:**

شهد العالم منذ أواخر الثمانيات عدد من التغيرات على دور الدولة في التنمية، يستعرض هذا الجزء لأهم وأبرز مظاهر التغيير في دور الدولة في ضوء المستجدات العالمية:

#### **أولاً: إنكماش نشاط الدولة وتآكلها:**

شهد الاقتصاد العالمي تغييرات منذ تسعينات القرن المنصرم، حيث أصبح عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهم الاستراتيجيات المطبقة من جانب الحكومات المختلفة، وهو الأساس التي قامت عليه منظومة العولمة الجديدة. ومن ثم فإن اتجاه النظام العالمي إلي الأخذ بنظام السوق وتقليل مساحة الدور الذي تلعبه الدولة في التنمية ينعكس بشكل كبير في النظم الاقتصادية والخطط التنموية لاسيما في بعض من الدول النامية<sup>٢١</sup>.

كما تزايدت مطالب الشعوب النامية بتحقيق مستويات أعلى من المعيشة على غرار المجتمعات المتقدمة، مما أدى إلي تزايد الضغوط على الدولة من قبل منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح التي تبنت تلك المطالب، مما ساهم في تحول دور الدولة إلي التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية فضلاً عن الأبعاد الاقتصادية وهو ما ظهر في كثير من الإتجاهات الفكرية كالليبرالية الجديدة والطريق الثالث. وفي نفس السياق أضعفت العولمة قدرة الدولة على التحكم في توزيع الدخل بين المواطنين بما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مما يؤدي إلي زيادة التفاوتات الاقتصادية على مستوى الدول والأفراد على حد سواء. بيت القصيد، ساهمت العولمة بمختلف صورها إلي تقليص دور الدولة التي تلعبه في مجال التنمية.

#### **ثانياً: تزايد احتمالات التعرض لأزمات وصددمات خارجية:**

تشير الأدبيات التاريخية إلي تأثير طبيعة ونطاق دور الدولة في التنمية بالتطورات التاريخية السياسية منها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تأتي طبيعة ونطاق تدخل الدولة في العملية التنموية إلي حد كبير انعكاساً لمثل هذه التطورات، وتعتبر الأزمات العالمية التي عصفت بالنظام الدولي خير مثال على ذلك.

ففي عام ١٩٢٩ تعرض العالم لما يعرف بأزمة الكساد العالمي، حيث انخفض فيها الطلب على المنتجات بشكل غير مسبوق كما زادت معدلات البطالة لينكشف النقاب عن قصور النظام الرأسمالي واقتصاد السوق

وقدرته على ادارة الاقتصاد ويطرح مزيد من الشكوك من وجود آلية التصحيح أو اليد الخفية التي افترضها آدم سميث.<sup>٢٢</sup> وفي سعيها للتعامل مع الأزمة بدأت الاصوات تعلق بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان اختلفت طبيعة ونطاق هذا التدخل، وقد قدم كينز في هذا السياق تفسيراً لأزمة الكساد العالمي وما صاحبها من تزايد معدلات البطالة، كما قدم سياسات للتغلب على هذه الأزمة وذلك عن طريق زيادة تدخل الدولة في إطار ما يعرف بالدور الانمائي للحكومات.

وفي منتصف ١٩٩٧ مئى العالم بأزمة انهيار الأسواق المالية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وهي الأزمة التي اعتبرها مهاتير محمد أحد الإنعكاسات السلبية لظاهرة العولمة<sup>(٢٠)</sup>، حيث جاءت هذه الازمة نتيجة لأسباب خارجة بالأساس تمثلت في المضاربات على العملة في الأسواق لدول جنوب شرق آسيا.<sup>٢٣</sup> وعلى غرار ما حدث اثناء ازمة الكساد العالمي، تعاملت دول جنوب شرق اسيا مع الأزمة المالية من خلال زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث لجأت هذه الدول الي تقييد حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وفرضت صوراً مختلفة من الرقابة على الاستثمارات المالية والأجنبية وتغيرات سعر الصرف، فضلاً عن مطالبتها باجراءات دولية تهدف الي اصلاح هيكل الاقتصاد العالمي.

ومنذ العقد الماضي شهد العالم أزمة مالية طاحنة ظهرت جذورها في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٨، وامتدت أثارها الي العالم كله نتيجة عولمة الاقتصاد وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، ويذهب صندوق النقد الدولي الي اخفاق البنين الاقتصادى الراسمالي العالمي في تقديم التحذيرات اللازمة للإحتراز من تداعيات وقوعها. وقد أحدثت الازمة العالمية إنخفاض حاد في عوائد وايرادات ، وانخفاض معدلات النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض اسعار المواد الأولية والبطالة وافلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصارف. وقد ساهمت الازمة المالية العالمية في اعادة النظر في قضية دور الدولة في الاقتصاد والتنمية عموماً<sup>٢٤</sup>، حيث تُعد الدولة المؤسسة الرسمية المعنية بحماية الاقتصاد والحيلولة دون تعرضه لأية أثار سلبية ايا كان مصدرها. ومن ثم تعالت الاصوات من جديد بضرورة زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد.<sup>٢٥</sup> وبدأ هذا يحدث بالفعل إبان الازمة المالية، ففي سعى الدول لاعادة الاستقرار الاقتصادي بدأت الدولة في التدخل بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية من خلال سياسات مالية ونقدية توسعية، حيث تم خفض سعر الفائدة وزيادة نسبة السيولة من خلال تخفيض نسب الاحتياطي، كما قامت الحكومة بإعادة رسملة المؤسسات بشراء أسهم عادية وممتازة فضلاً عن ديون بعض المؤسسات المتعثرة وضمنان إلتزاماتها المالية. كما تم زيادة الإنفاق الحكومى كأحد الادوات المالية التي تم إتباعها للتعامل مع الازمة، من خلال تقديم حزم مالية ونقدية كبيرة موجهة بشكل أساسى إلي الإنفاق العام لعلاج حالة الركود الاقتصادي التي مُنيت بها إقتصادات الدول.

### **وبشكل عام فقد أبرزت تلك الازمة عدد من القضايا:**

١- ان المنتجات المالية الجديدة لم تستخدم لتحسين حياة الناس وإنما عرضت الاقتصاد العالمي للمخاطر وعدم الاستقرار حيث ركزت تلك المنتجات على التحايل وتخطى النظم المحاسبية والمالية الموضوعة لتأكيد

الشفافية والكفاءة ومن استغلال الأقل معرفة، وكان يتعين على الدولة في هذا السياق أن تكون على علم بكافة التفاصيل المتعلقة بمثل هذه المنتجات وتأثيراتها من حيث حجم المخاطر المحتمل ومن ثم يتعين أن يتزايد دور الدولة في هذا السياق منعا لحدوث أزمات مالية مشابهة.<sup>٢٦</sup>

٢- أظهرت الأزمة أن مصادر الطلب العالمي بحاجة إلي إعادة النظر، ومن ثم يجدر بالحكومات التدخل لموازنة الطلب الكلي المحلي والخارجي.

٣- قد يؤدي القطاع الخاص في سبيل تحقيق أهدافه إلي زيادة أرباحه في ظل حرية الاقتصاد إلي خلق أزمات مالية وأثار سلبية على النشاط الاقتصادي، وهو ما يستدعي تدخل الدولة بالشكل التالي:  
أ- تضع الدولة تنظيمات تحد من نشاطات القطاع الخاص التي يمكن أن تحدث أثارا سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي وتعاقب المخالفين في هذا السياق.

ب- تسن الدولة إجراءات وقواعد لإدارة الازمات المالية واحتواء تداعياتها.

ج- التعاون مع المؤسسات الدولية لوضع نظام انذار مبكر لاستشعار الازمات.

ومن ثم أثبتت الأزمة المالية عجز القطاع الخاص على التعامل مع الازمات وعلاج تداعياتها، ومن ثم فإن حماية الاقتصاد والحيلولة دون تعرضه لأزمات مالية تطلب تدخل في القطاعات المالية والنقدية. وبشكل عام رأى عدد كبير من المفكرين الي اعتبار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ دليل قاطع على فشل واسع للسوق بالمعنى الاصطلاحي، ومن ثم فقد تعالت الأصوات التي تطالب بزيادة دور الدولة في الاقتصاد لإعادة الأمور الي نصابها، وهو الدور الذي يتعين أن تلعبه الدولة في الأجل القصير وعلى المدى البعيد (زيادة دور القطاع العام في الاقتصاد فضلا عن الانفاق العام).<sup>٢٧</sup>

## **ثانياً: مفهوم الفساد:**

تعتبر ظاهرة الفساد من الإشكاليات المعقدة التي تواجه العديد البلدان وخصوصاً الدول النامية ودول الجنوب حيث أخذت تنتشر في هياكل مجتمعاتها وقطاعاتها المختلفة، وما تبعه من تأخر في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تتطوي على تراجع القدرة الاقتصادية والقدرة المالية والإدارية وبالتالي فشل وعدم قدرة الدولة عن مواجهة تحديات الإعمار وإعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها .

وقد إستحوذت معضلة الفساد على اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في حقول العلوم السياسية والإدارة والاقتصاد، حيث انفتحت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الهدف منه علاج المشكلة من خلال خطوات جدية ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره في كافة نواحي الحياة للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد أصدرت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و الذي أقر أن انتشار الفساد من شأنه تقويض وتقيد الديمقراطية وتعطيل حكم القانون و يؤدي بشكل أو بآخر إلى تراجع وانتهاك حقوق الانسان، ويحدث تشوهات في الأسواق ويؤثر علي جودة الحياة، وأخيراً أشار الميثاق إلي أن انتشار الفساد

من شأنه أن يفتح باباً لانتشار الجريمة المنظمة مما يؤثر بالسلب الأمن الانساني<sup>٢٨</sup>. وأشارت المادة (٦) من الميثاق أنه يتعين على كل دولة طرف أن تضمن وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد من خلال:

- ١- تنفيذ السياسات في المادة (٥) والإشراف على وتنسيق تنفيذ تلك السياسات
- ٢- زيادة وتعميم المعرفة حول الوقاية من الفساد.

كما تمنح كل دولة طرف الاستقلالية اللازمة لتمكين تلك الهيئات من القيام و الاضطلاع بأداء وظائفها بصورة كاملة وفي منتهى الاستقلالية والفعالية ودون أي تأثير أو تدخل لا مبرر له. وهذا يشمل الموارد المادية اللازمة والموظفين المتخصصين والتدريب اللازم لتوفير كوادر ماهرة تمتلك القدرة علي مباشرة أعمال التحقيق في قضايا الفساد.

ويمكن تعريف الفساد بشكل عام ومبسط على أنه أي إساءة للسلطة الممنوحة لشخص ما من أجل تحقيق عائد ومصالحة خاصة<sup>٢٩</sup>. كما قد عرف كلاً من البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية الفساد علي أنه إساءة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة وهو يتعلق بالضرورة بسلوك غير قانوني منحرف لكلاً من الموظفين العموميين والسياسيين والتي تخول لهم مناصبهم قدر من السلطات التي قد يسئوا استخدامها من أجل الحصول علي المال العام<sup>٣٠</sup>.

وتقف العديد من الأسباب وراء انتشار الفساد في دولة ما أهمها ضعف الأطر والبرامج والسياسات الحاكمة لعمل المنظمات العامة والوظيفة العامة ، مما يضعف من نظم الشفافية و المحاسبة أو يتسبب في غيابها، كما أن التفاوتات في مستوى الدخل بين القطاعين العام والخاص وعدم كفاية نظم الحوافز المادية التي يحصل عليها العاملون في الخدمة المدنية تمثل أحد أهم الأسباب التي تقلل من قيم النزاهة والأمانة فيما بين الموظفون العموميين. و لما أدركت العديد من الدول والمنظمات الدولية ضخامة تأثير الفساد علي التنمية لما يخلفه من أثار سلبية تضر بالصالح العام وتؤثر تأثيراً سلبياً علي جودة الحياة العامة و مستوى تقديم الخدمات.

كما قد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد علي أنه سوء استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة لمنفعة خاصة، سواء عن طريق الابتزاز أو استغلال النفوذ أو الرشوة ، أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم اكراميات للإسراع بأداء الخدمات، أو عن طريق الاختلاس.

أما الفساد الإداري فيمكن تعريفه علي أنه كل إساءة لاستخدام سلطة عامة مُخولة لموظف عام بحكم وظيفته وذلك بهدف تحقيق مصلحة شخصية ويتلقي رشوة من أجل ذلك، وقد أشار البعض إلى أن ذلك التعريف ينطبق علي كل من شغل منصباً عاماً و من يعمل في القضاء ولا ينسحب علي الرشوة التي قد تقدم في القطاع الخاص<sup>٣١</sup>.

▪ وهناك ثلاثة أنواع للفساد الإداري :

- **الفساد البسيط** : و هذا التعبير قد استخدمه البنك الدولي في الإشارة إلي ذلك النوع البسيط من الفساد الصغير والذي قد يكون غير مُتعهد في بعض الأحيان مثل أعمال السرقة والرشوة والمحسوبية أو المغالاة في تقدير بعض النفقات من أجل الحصول علي عوائد ما .
  - **الفساد المنظم**: وهذا النوع من الفساد الذي يوجد عندما يكون هناك إدارة منظمة قائمة علي فساد منظم حيث تتحول هذه الإدارة إلى ادارة تدير شبكة واسعة من الأعمال والمسئولين الفاسدين، حيث تربط الأفراد العاملون في هذه الشبكة علاقات معقدة تقوم علي علاقات تبادلية.
  - **الفساد الكامل**: هو ذلك النوع من الفساد الذي تتم فيه عمليات نهب منظمة للمال العام والممتلكات العامة علي نطاق واسع. ويدخل في نطاق هذا النوع العمليات التي تتم بغرض التصرف في الأموال العامة من أجل تحقيق أهداف سياسية في بعض الأحيان<sup>٣٢</sup>.
- إن الفساد مصطلح يشمل في طياته معاني ومضامين مختلفة وعديدة . والفساد موجود في مختلف الأجهزة و القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي هيكل تنظيمي يكون فيه للشخص أو المسئول قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة<sup>٣٣</sup>.
- ١ . **الفساد السياسي** ويتمثل بالخروج وانتهاك النهج المحدد لمباديء وعقيدة وأهداف التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بكونه الأوحده أو الأعظم أو المُنظر ، أو بيع المبادئ الموضوعة في دستور المنظمة لكيانات دولية أو إقليمية قومية بسبب الخيانة أو التواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط .
  - ٢ . **الفساد الإداري** ويتمثل في أشكال ومظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المؤسسة أو المنظمة والتي تصدر من الموظف العام أثناء قيامه بالعمل ومخالفته التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية الأخلاقية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة<sup>٣٤</sup>
  - ٣ . **الفساد المالي** وتتجلى أشكاله وصوره في التجاوزات والانحرافات المالية والخروج عن القواعد والأحكام القانونية المعمول بها والمعتمدة في تنظيمات الدولة من الناحية الإدارية ومؤسساتها مع إنتهاك تعليمات وضوابط الرقابة المالية.
  - ٤ . **الفساد الأخلاقي** ويتمثل بالإنحلال الأخلاقي وسلوكيات الفرد وتصرفاته المشينة أخلاقياً، و غير المنضبطة والملتزمة بدين أو تقاليد أو أعراف اجتماعية تواترت المجتمعات والأفراد على احترامها .

## "المبحث الثاني"

### تحديات التنمية في ماليزيا

يُلقى هذا المبحث الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالمجتمع الماليزي والتي يمكن اجمال أهمها في الآتي:

١-التعدد العرقي والديني.

٢-المنظومة الثقافية والقيمية.

٣-ضغوط النظام العالمي.

٤-الأزمات الاقتصادية.

#### ١-تحدي التعدد العرقي والديني:

تُعد مشكلة التعدد العرقي واحدة من أخطر التحديات التي واجهت الدولة الماليزية في تحقيقها للتنمية، إذ تعتبر ماليزيا دولة متعددة الأعراق حيث يمثل السكان الاصليون(البومبيوترا) ٥٨٪ من السكان في حين يمثل الصينيون ٢٤٪ من اجمالي عدد السكان، أما الهنود فيمثلوا ٨٪ من السكان، بالإضافة الي عدد من أقليات من التايلانديين والاندونيسييين والاستراليين والأوروبيين.<sup>٣٥</sup>

بالإضافة الي هذا التعدد، تتميز أيضا ماليزيا بالتعدد الديني، حيث يدين بالاسلام حوالي ٦٠٪ أغلبهم من الملايو وبعض الصينيين والهنود، في حين يدين بالبوذية ١٩٪ والمسيحية ٩٪ والهندوسية ٦٪ والكنفوشية ٣٪ اما الباقي بلا ديانات.

في الواقع ، قد تكون قضية التعدد العرقي من القضايا الشائعة في عدد من العالم النامي وواحدة من اكبر معوقات وتحديات التنمية، بيد أن هذا التحدي يكتسب الكثير من الخصوصية في النموذج الماليزي وذلك بسبب وجود متلازمة بين التعدد العرقي من ناحية والتعدد الديني والحالة الاقتصادية من ناحية أخرى، فالمالاي(السكان الاصليون)، وهم غالبية السكان ويعانون من تدني الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالصينيين الذين لا يمثلون أكثر من ربع عدد السكان، وعلى الرغم من ذلك فهم يمتلكون معظم ثروات البلاد، كما ان الملايو يقطنون في المناطق الريفية والولايات الفقيرة ويعملون في المهن الفقيرة مقارنة بغيرهم من العرقيات، كما انهم يعملون في القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة كالزراعة ، كما تقل القدرة الإنتاجية والإبداعية عند الملايو عن غيرهم من الأقليات الأخرى.

ويذهب الكثير من الباحثين الي أن هذه الإختلافات العرقية والدينية وما صاحبها من تفاوتات إقتصادية تعود الي الاسباب التالية:

١-موجات الهجرة في فترة الاستعمار البريطاني وما قبلها، حيث شهدت ماليزيا عدداً من موجات الهجرة لا سيما من الهند والصين وذلك لتميز ماليزيا بوفرة المحاصيل وامكانيات الزراعة والصيد بالإضافة الي تزايد عدد السكان في البلاد المجاورة لماليزيا.

٢- المعاملة التفضيلية الموجهة ضد الملايو في فترات الاستعمار البريطاني، حيث قصر الاحتلال البريطاني الاقتصاد الزراعي والتقليدي عموماً على الملايو بينما أفسح المجال للعرقيات الأخرى لاسيما الصينيين للعمل في القطاعات التجارية الأكثر ربحية وهو ما أفضى في النهاية الي حدوث تمايز اقتصادي بين العرقيتين خالفاً بذلك ما يعرف بمعضلة الملايو على حد تعبير مهاتير محمد، ومن ثم فإن الادارة الاستعمارية ضد الملايو الي نزوحهم الي القرى والمناطق الريفية من المدن والمراكز الصناعية والتجارية.<sup>٣٦</sup> ويذهب البعض أن الادارة البريطانية في فترة الاحتلال كانت مسؤولة عن عدم الانسجام العرقي بين الملايو والصينيين حيث فتح البريطانيون الباب أمام الهجرة الصينية للبلاد وذلك لخدمة المصالح البريطانية، وهو ما أدى الي خلق وضع تعاضم فيه النفوذ الاقتصادي الصيني وتدننت فيه مستوى المعيشة للمالاي. وبعد الاستقلال استمرت هيمنة الصينيين على الحياة الاقتصادية في ماليزيا بالشكل الذي حافظ على الوضع الذي كان سائداً قبيل الاستقلال مع انخفاض الفرص الاقتصادية امام الملايو للدخول في الاعمال التجارية. ومن ثمة نشأت علاقة ضمنية أطلق عليها "الصفقة"، وبموجب هذه العلاقة يسيطر الصينيون على الحياة الاقتصادية على أن يهيمن الملايو على الحياة السياسية في البلاد. وهكذا اشتعلت أحداث العنف العرقي عام ١٩٦٩ بين الملايو والصينيين اثناء احتفال الصينيين بنتائج فوزهم في الانتخابات النيابية، تلك الأحداث التي انتشرت في ارجاء ماليزيا، كانتشار النار في الهشيم لتفرض على الحكومة سرعة التدخل بمختلف اجهزتها ومؤسساتها لعلاج التفاوتات الاقتصادية بين العرقيات واتاحة فرص اقتصادية متكافئة امام الملايو تمكنهم من المشاركة في الاعمال الاقتصادية الحديثة والحصول على نصيب عادل من عائدات التنمية.<sup>٣٧</sup>

## ٢- المنظومة الثقافية والقيمية:

من أبرز التحديات التي واجهت ماليزيا هي طبيعة النسق القيمي والثقافي السائد، ذلك النسق الذي يوصف فيه الملايو على انهم كسالي ومتخلفون عن ركب التقدم وهو ما انعكس في تدني المستويات الاقتصادية ومستويات التعليم لديهم، وقد أطلق عليهم مهاتير محمد "معضلة المالاي". حيث ذهب مهاتير محمد الي أن العوامل الجنينية والوراثية قد لعبت دوراً محورياً في تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للملايو، حيث يحرص الملايو على الزواج من بعضهم البعض، الأمر الذي أدى إلي خلق جيل ضعيف غير قادر على قيادة البلاد للحاق بركب التقدم، مقارنة بالصينيين الذين تزخر بلادهم بالكوارث الطبيعية التي لا ينجو منها سوى الاقوياء والانكباء، فجاءت الاجيال الصينية ذكية وقوية مما مكنها من السيطرة الاقتصادية. ومن ناحية اخرى ساهمت القناعات الثقافية والدينية لدى الملايو في ارساء معضلة الملايو، حيث ذهب مهاتير محمد الي ان الملايو في تعلمهم للإسلام أساءوا فهم مبادئه السليمة، فقد أدى فهمهم المغلوط لمبادئ الإيمان بالقدر الي إتصافهم بالسلبية، كما أدى التعامل بالكرم والاحسان والتسامح مع غيرهم من

العرقيات الي سعى العرقيات الاخرى لإستغلالهم وفي مقابل ذلك لم ينتبهوا الي أن مبادئ الاسلام تركز على اتقان العمل والاخلاص فيه .

علاوة على إن المنظومة الثقافية للملايو ساهمت بشكل كبير في إتساع الهوة الاقتصادية بينهم وبين الصينيين، حيث تتضمن المنظومة الثقافية للملايو تفضيل الحياة البسيطة على المغامرة وحب المخاطرة وهو ما هو أدى الي تفضيل الحياة في الريف عنها في المراكز الصناعية والمدن، وجعلهم لا يفضلون العمل الشاق وان أدى الي تحسين أحوالهم المعيشية ومستويات دخولهم، أضف إلي ذلك زهدهم في الإرتقاء بمستواهم التعليمي وتقاعسهم عن إستيعاب التطورات التكنولوجية.

### ٣-ضغوط النظام الدولي:

لم يؤدي انتهاء الحرب الباردة وتحول بنية النظام العالمي الي القطبية الأحادية إلي تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة النامية بل خلق في مواجهتها مزيدا من التحديات، وذلك في ظل السياسات الحمائية كسياسة الاغراق وهي السياسات التي حرمت الدول النامية من الدخول العادل إلي أسواق الدول المتقدمة فضلاً عن غير المتقدمة وحرمها من الاتجار في السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية.<sup>٣٨</sup>

علاوة على ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة الي القواعد التي تضعها الدول الكبرى من خلال منظمة التجارة العالمية والتي تهدف الي تحرير التجارة في الخدمات لخدمة مصالحها وترفض تحريرها في المنتجات الزراعية.

وقد وصف مهاتير محمد العولمة بالاستعمار التقليدي ولكن في ثوب جديد، حيث قال أن الآمال والطموحات لدى الدول النامية ذهبت الي ادراج الرياح بسبب سيطرة الدول المتقدمة على مقدرات الاقتصاد العالمي مما مكنها من وضع قواعد وشروط للتبادل التجاري.

### ٤-الازمة المالية الآسيوية ١٩٩٧ والازمة المالية ٢٠٠٨

ضربت الازمة المالية الآسيوية دول جنوب شرق آسيا، والقت بتداعيات بالغة على الاقتصاد الآسيوي عموماً والماليزي خصوصاً، حيث فقدت ماليزيا ١٩٪ من قيمة عملتها أمام الدولار كما انخفضت معدلات النمو إلي أقل من ٥٪، كما انعكست على الاستقرار السياسي الماليزي بتفجر الخلاف بين مهاتير محمد وأنور ابراهيم حول استراتيجيات التعامل مع الأزمة.

على عكس ما روج له البنك الدولي من أن اسباب الازمة ترجع الي ضعف الصادرات وضعف كفاءة الجهاز الاداري بينما رأى مهاتير محمد ان تلك الأزمة نتيجة انعكاسات ظاهرة ظاهرة العولمة على الدول النامية، حيث اتسم النظام العالمي بعدم المساواة في الفرص الاقتصادية فضلاً عن السيطرة من قبل الدول الكبرى على مقدرات الاقتصاد العالمي.

تأثرت ماليزيا أيضاً بالازمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وخاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو وحجم الصادرات، حيث انخفضت معدلا النمو الي ٤.٦٪، وكذلك حجم الصادرات بنسبة ١٥.٩٥٪ خلال الأزمة.<sup>٣٩</sup>

## "المبحث الثالث"

### التجربة الماليزية في مكافحة الفساد

منذ حصولها علي الاستقلال عام ١٩٥٧ جعلت الحكومة الماليزية عملية تدعيم وإصلاح الأجهزة الحكومية أحد أهم أولويات بناء الدولة الحديثة. و علي الرغم من أن مستويات الفساد التي توجد بماليزيا هي الأقل مقارنة ببعض الدول الآسيوية الأخرى التي يرتفع فيها معدلات الفساد مثل أندونيسيا و تايلاند والفلبين إلا أن ماليزيا قد اتخذت العديد من التدابير التي من شأنها مواجهة الفساد داخل الأجهزة الحكومية منذ الإستقلال.

#### ❖ ملامح و مظاهر الفساد في ماليزيا:

طبقاً لمسح ميداني قامت به منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٣، فإن أكثرية الأسر التي شملها الاستطلاع ترى أن الأحزاب السياسية في ماليزيا فاسدة بدرجة كبيرة<sup>٤٠</sup>. و يعتبر ربع الأسر التي شملها الاستطلاع أن جهود الحكومة في مكافحة الفساد غير ذات فعالية وغير مؤثرة<sup>٤١</sup>.

وفي هذا السياق فقد صنّف مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ماليزيا في المرتبة ٦٢ من بين ١٨٠ دولة حول العالم.

و في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٣-٢٠١٤ يكشف رجال الأعمال الذين تضمنهم الاستطلاع أن السلوكيات غير الأخلاقية للشركات تُشكل عائقاً أمام ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية في ماليزيا<sup>٤٢</sup>، حيث أن والمزيدات الحكومية والصفقات العامة تُمنح أحيانا لشركات ذات ارتباطات وعلاقات دون مناقصة مفتوحة شفافة.

وإرتباطاً بما سبق، يمثل الفساد قضية هامة في ماليزيا، بالرغم من أنه ليس بنفس الدرجة من الانتشار والتوغل مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا<sup>٤٣</sup>. ففي مؤشر مُدركات الفساد لعام ٢٠١٤ حصلت ماليزيا على درجة فساد قدرها ٥٢ من أصل ١٠٠ (درجات عالية أقل فسادا) ؛ وهو ما يجعل ماليزيا ثاني أنظف و أقل بلد في جنوب شرق آسيا، وفي المرتبة التاسعة من بين ٢٨ دولة في آسيا والمحيط الهادئ وفي المركز ٥٠ من أصل ١٧٥ دولة تم تقييمها في جميع أنحاء العالم.

أما في مؤشر مُدركات الفساد لعام ٢٠١٥، حصلت ماليزيا على درجة فساد قدرها ٥٠ من أصل ١٠٠. حيث أصبحت في المرتبة ٥٤ عالميا والمرتبة الثانية في منطقة جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة التي تحتل المرتبة الأولى في جنوب شرق آسيا والثامنة عالميا، ثم جاءت تايلاند في المرتبة الثالثة في جنوب شرق آسيا وال ٧٦ عالميا، و إندونيسيا في المرتبة الرابعة في جنوب شرق آسيا وال ٨٨ عالميا، وفيتنام التي تحتل المرتبة الخامسة في جنوب شرق آسيا، و ١١٢ عالميا<sup>٤٤</sup>.

## ❖ الإطار القانوني المنظم لجهود مكافحة الفساد في ماليزيا:

لقد كانت ماليزيا سباقة في مسألة إيجاد آليات لمكافحة الفساد. فقد شرعت سلطات الاحتلال البريطاني أوائل الخمسينات في أن تُوكل مسألة التحقيق في بعض جرائم الفساد ضمن قسم التحقيقات Criminal Investigation Department والتي تم فيما بعد إنشاء وحدة مستقلة داخل القسم عام ١٩٥٨. ثم عمدت الدولة عقب الإستقلال إلي إدماج هذا القسم مع غيره من التدابير التي أتخذتها الحكومة فيما سبق لتتكون هيئة جديدة "هيئة مكافحة الفساد (Anti-Corruption Agency) (ACA) تجمع في تخصصاتها مهام التحقيق والإدعاء في قضايا الفساد والتي نظم أوضاعها قانون منع الفساد Corruption Prevention Act الذي صدر عام ١٩٦١ والذي لم يكن تشريعاً برلمانياً ، حيث جعل الهيئة تابعة لوزارة الشؤون المحلية. وقد واجهت عمل الهيئة العديد من أوجه النقد أهمها عدم ضمان استقلالية الهيئة و استمرارية تبعيتها لأحد الأجهزة الحكومية مما يثير مسألة تضارب المصلحة<sup>٥٥</sup>.

كما أشار البعض إلى فقر الهيئة للكوادر البشرية المطلوبة لتعقب قضايا الفساد الذي تتورط فيه بعض الشخصيات المعروفة كبار الساسة وذلك لقربها من الحزب الحاكم أو قضايا الفساد التي تتورط فيه بعض الأفراد العاملين في قطاع الشرطة أخذاً في الإعتبار أن العديد من العاملين في هذه الهيئة هم من رجال الصف الثاني من جهاز الشرطة وذلك بدوره يمثل تضارباً للمصلحة. حيث لا يستطيع هؤلاء توجيه الاتهام إلي من هم في الصف الأول في جهاز الشرطة لأنهم من يتخذوا قرارات الترقية الخاص بهم حال رجوعهم إلى جهاز الشرطة مرة أخرى، و بالتالي عدم قدرة الهيئة على تحريك الإدعاء ضد هذه الشخصيات والإقتصار علي التحقيق في بعض قضايا الفساد المحدودة<sup>٥٦</sup>.

أيضاً أفرزت الممارسة وفقاً لهذا القانون وعمل الهيئة مشكلة متعلقة بعدم قدرة الهيئة علي متابعة أو تتبع قضايا الفساد الكبير نتيجة لإفتقار الهيئة للأدوات التي تضمن نجاح تتبع المتورطين في قضايا الفساد الكبرى وقدرة المتورطين فيها علي استغلال نفوذهم خاصة السياسيين للتحايل علي الإجراءات و التهرب من العقاب<sup>٥٧</sup>.

وتلافياً لهذه المشكلات قامت الحكومة الماليزية عام ١٩٧٣ بإنشاء المكتب القومي للتحقيقات The National Bureau of Investigation (NBI) في قضايا الفساد بناء علي القانون الذي مرره البرلمان والذي غير مسمى القانون من Anti-Corruption Act (ACA) ليحمل نفس مسمى الهيئة The National Bureau of Investigation Act . وفي عام ١٩٨٢ أرجع البرلمان الأسم الأول للقانون (ACA).

وعلي الرغم من إدراك الدولة المبكر لأهمية مواجهة الفساد وما اتخذته الحكومات الماليزية من اجراءات وقوانين وانشاء لهيئات تقوم علي حصار الفساد الموجود ، إلا أن مستويات الفساد قد ارتفعت، حيث تراجعت مكانة ماليزيا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI) حيث احتلت ماليزيا المرتبة ٢٦ عام ١٩٩٦ ثم المرتبة ٤٤ عام ٢٠٠٦. هذا وقد تحسن الوضع بعض الشيء

خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد ٥.١، ثم تدهور خلال العام ٢٠٠٩ إلى ٤.١<sup>٤٨</sup>. وقد أشار المؤشر إلى استمرار التدهور بعض الشيء حيث وصل خلال عام ٢٠١٢ إلى ٤.٩ واحتلت ماليزيا المرتبة ٥٤ فيما بين ١٧٤ دولة، كما شغلت المرتبة العاشرة فيما بين دول جنوب شرق آسيا<sup>٤٩</sup>.

وجدير بالذكر أن البرلمان الماليزي قد أقر قانون مكافحة الفساد The Anti-Corruption Law عام ١٩٩٧ وذلك عقب الأزمة المالية التي هزت دول جنوب شرق آسيا وقد أقر القانون ضرورة انشاء هيئة لمكافحة الفساد بحكم القانون يشرف عليها رئيس الوزراء الذي يقوم بتعيين رئيس الهيئة ونوابه. كما حدد القانون كل من طبيعة ومفهوم وأنواع الفساد (إساءة استغلال السلطة العامة والوظيفة العامة، الابتزاز، المحسوبية، العطايا و الهدايا)، طريقة اختيار رئيس الهيئة ونوابه والمدد المسموح بها لشغل هذه المناصب، والموظفون المعينون بها، كما فصل القانون الإختصاصات المخولة للهيئة بحكم القانون. وقد حدد القانون بشكل من التفصيل الإجراءات التي يجب علي الهيئة والعاملون بها اتباعها عند اجراء التحقيق والبحث والقاء القبض علي المتهمين في القضايا محل التحقيق التي تتولاها الهيئة<sup>٥٠</sup>.

ونجد أن ذلك قد شكل أحد أهم الأسباب التي دفعت برئيس الوزراء الأسبق عبد الله أحمد بدوي عندما وصل إلي السلطة خلفاً لمهاتير محمد عام ٢٠٠٣ بأن يجعل مواجهة الفساد من أولي أولوياته، بل أنه أعلن منذ توليه السلطة عن التزامه نحو تدعيم الحكم الرشيد و تدعيم قيم الشفافية والمساءلة وذلك جنبا إلي جنب مع تدعيم القيم الروحية والأخلاقية القائم عليها المجتمع الماليزي. وفي هذا الصدد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والخطط التي من شأنها تقويض ومواجهة الفساد الذي قد يوجد في كلاً من القطاع العام والخاص والذي قد يعيق تنفيذ الخطط التي تبنتها الحكومة بشأن رؤية ماليزيا ٢٠٥٠ والتي من أهمها أن تكون ماليزيا من أحد الاقتصاديات المتقدمة التي تحقق دخلاً مرتفعاً لمواطنيها في عام ٢٠٥٠<sup>٥١</sup>.

#### ❖ أهم الخطط والاستراتيجيات التي سنتها الحكومة الماليزية لمحاصرة الفساد:

١- الخطة القومية لتدعيم النزاهة (NIP) The National Integrity Plan والتي أكدت على إتباع منهج وقائي يقوم علي منع تواجد الفساد وذلك من خلال الإستثمار الاخلاقي في أفراد المجتمع الماليزي بشكل عام وتدعيم مجموعة من القيم والأخلاق التي تعلي من قيم النزاهة والأمانة والشفافية. كما اكدت الخطة علي أن الهدف ليس فقط مواجهة الفساد الذي يسبب تآكلاً للموارد العامة فحسب بل أن الهدف هو النهوض بالمجتمع قوام أفراداه يتمتع بمنظومة قوية من القيم الأخلاقية والدينية والروحية.

وقد قامت خطة النزاهة القومية علي التطبيق من خمس مراحل خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وقد حددت المرحلة الأولى مجموعة من الأولويات جعلتها علي اجندة عمل الأجهزة الحكومية التي تبنت فكر الإصلاح و التطوير المستمر نهجاً لها، من أهم هذه الأولويات<sup>٥٢</sup> :

- العمل بفاعلية علي تقليل كل ما يُعد عملاً فاسداً يتم من خلاله إساءة استخدام السلطة.
- العمل علي الرقي بجودة تقديم و ايصال الخدمات العامة وتجنب ما قد يُوصف علي أنه تعقيد بيروقراطي وقد يمثل باباً من أبواب اساءة استغلال السلطة.
- تدعيم حوكمة الشركات والعمل علي بناء مجتمع أعمال تكون قوامه الأخلاق والقيم وغير مدفوع فقط بتحقيق الربح.
- تدعيم وتقوية مؤسسة الأسرة.
- تحسين جودة حياة الانسان.

وقد عملت الحكومة الماليزية علي تقسيم الخطة إلي مجموعة من البرامج وإيجاد مجموعة من أدوات و ميكانزمات التنسيق التي تفعل من وجود مجموعة أخرى من المؤسسات المجتمعية الموجودة بالفعل والتي من شأنها ان تساعد علي تحقيق أهداف البرنامج. وفي سبيل ذلك حددت الخطة مجموعة من الاستراتيجيات الشاملة والتي تستثمر وتدفع بمجموعة من خطط الإصلاح في مجموعة من المؤسسات و منها:

- مؤسسة الأسرة.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- المؤسسات المجتمعية و الثقافية
- المؤسسات الاقتصادية.
- المؤسسات السياسية.
- مؤسسات الإدارة العامة

واستكمالاً لعمل الخطة فقد تم انشاء المعهد الوطني لتدعيم النزاهة Integrity Institute of Malaysia (IIM).<sup>٥٣</sup> و قد أوكل لهذا المعهد مهمة ضمان ومتابعة عمليات التخطيط والتطبيق والتنسيق والمتابعة والتقييم المتعلقة بخطة النزاهة. كما أن المعهد أخذ علي عاتقه ترسيخ ثقافة تناهض الفساد من خلال تنظيم العديد من الدورات التدريبية لتدعيم قيم النزاهة والشفافية في المنظمات العامة، بالإضافة إلي عقد العديد من جلسات ودوائر المناقشة التي جمعت بين المتخصصين من جانب وبعض العاملين في القطاع الخاص وذلك من أجل تجذير ثقافة تناهض الفساد في كلاً من القطاعين العام والخاص، كما حاول المعهد ايجاد أدوات للتنسيق والمتابعة من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات التي تتم برعاية المنظمات الدولية المعنية ودعوة كلاً من العاملين في القطاع الخاص والعام. وفي هذا السبيل أيضاً حاول المعهد

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدفع بعدد من برامج بناء القدرات والمهارات للعاملين في المعهد والقائمين علي تنفيذ خطط وبرامج الخطة القومية لتدعيم النزاهة و الشفافية<sup>٥٠</sup>.

فعلي سبيل المثال أصدر رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب رزاق عام ٢٠١١ قراراً بإنشاء أكاديمية مكافحة الفساد لتكون الأولى من نوعها في المنطقة لتقوم علي تقديم نوع من التدريب الحرفي للعاملين في القطاعين العام والخاص في ماليزيا ودول الجوار. وقد هدفت الأكاديمية بشكل رئيس إلي بناء كوادر قادرة علي متابعة سياسات مكافحة الفساد واجراء التحقيقات اللازمة خاصة في جرائم الفساد الكبير مثل تلك المتعلقة بجرائم غسل الأموال ومتابعة تنفيذ السياسات علي المستوى القومي. ونجحت الحكومة الماليزية في الحصول على دعم كلاً من بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank (ADB) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

من جهة أخرى وعلي التوازي قامت الحكومة الماليزية بمجموعة من الخطوات التي من شأنها منع انتشار الفساد وتدعيم قيم المساءلة والشفافية. فقد دفعت الحكومة عام ٢٠١٢ بقوانين من شأنها إصلاح نظم المحاسبة الداخلية التي تعتمد عليها المنظمات العامة<sup>٥١</sup>.

كما أنشأت الحكومة مكتب الشكاوى العامة Public Complains Bureau لتلقي شكاوى المواطنين بخصوص أداء المنظمات العامة. و قد نظم هذا المكتب العديد من الرحلات والزيارات علي مستوى الدولة، كما تم تنظيم العديد من اللقاءات التي جمعت أعضاء هذه اللجنة برؤساء الهيئات الحكومية المعنية في موضوع الشكوي والمواطنين. وقد ساهمت هذه الآلية بشكل كبير في تحسين مستوى الخدمات العامة، حيث أن تواجد مثل هذه الممارسة من شأنه تدعيم ثقة المواطن بالحكومة و تعضد من قدرته علي المساهمة في إيصال صوته للقائمين علي صنع السياسات وبالتالي أرائهم حول أفضل الطرق لتقديم الخدمات أو تحسين تقديم الخدمة خاصة علي مستوي بعض المناطق المحلية التي لم يكن لها القدرة علي إيصال شكاواها.

وقد أمنت الحكومة الماليزية أن مكافحة الفساد لا تتم بمعزل عن إصلاح البنية التشريعية والقانونية المرتبطة بمجموعة من الأنشطة والمرافق الحكومية، علي رأسها قطاع الشرطة حيث تم تشكيل لجنة بأمر ملكي في العام ٢٠٠٩ لإصلاح الإدارة الشرطية وتغيير أسلوب العمل والمنظومة القيمية التي كان يقوم عليها قطاع الشرطة. فأكدت اللجنة علي ضرورة تعزيزالعاملين في الشرطة بقيم أخلاقية وروحية ودينية لتمثل حائط صد لمقاومة الفساد. وقد حرصت اللجنة أثناء عملها علي الإستماع إلي آراء المواطنين للوقوف علي أهم المشكلات التي يواجهونها أثناء التعامل مع أفراد الشرطة. كما اعتمدت اللجنة علي بناء استراتيجية وقائية فيما بين العاملين في الشرطة وإنشاء إدارة داخلية تقوم علي عملية المتابعة الدورية للعاملين و تقوم علي تلقي شكاوي المواطنين.

من جهة أخرى سعت الحكومة إلى تغيير القوانين المنظمة لإجراءات عمل المزادات والعطاءات الحكومية التي تُعد أحد أهم الأبواب التي قد تغذى الفساد في القطاع الحكومي.

أما فيما يتعلق بقضايا الفساد الكبير فقد أصدر البرلمان قانون مكافحة غسيل الأموال وحظر تمويل الأرباب عام ٢٠٠١. كما قنن البرلمان ما يُعرف بالمال السياسي Money Politics وهو المال الذي يتم استخدامه من قبل بعض السياسيين بغرض شراء أصوات الناخبين ويعد هذا السلوك نوعاً من أنواع الفساد السياسي. كما أصدرت الحكومة الماليزية مجموعة من التشريعات التي من شأنها تدعيم حرية تداول المعلومات وكفالة حرية حصول الأفراد على المعلومات وتدعيم حرية الصحافة. وقد عملت الحكومة على توفير ضمانات حقوقية للموظفين العموميين الذين يبادروا بالكشف عن الفساد داخل المنظمات العامة<sup>٥٦</sup>.

و مع عودة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد للحكم مرة أخرى في مايو ٢٠١٨ عقب فوز تحالف الأمل الذي قاده بالانتخابات العامة عام ٢٠١٨ ضد رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق المُدان في تهم فساد مالي، بدأ مهاتير مهام عمله رافعا شعار مكافحة الفساد عالياً، وعازماً على إصلاح أخطاء الحكومة السابقة التي ترأسها نجيب عبد الرزاق.

وفي خلال فترة وجيزة لا تتعدى عشرة أيام استطاع مهاتير محمد محاربة العديد من مظاهر الفساد في بلاده، وخلال هذه الفترة القصيرة قام بفتح أكثر الملفات والقضايا فساداً<sup>٥٧</sup>، وهو الصندوق السيادي الماليزي الذي تقدر حجم الأموال المنهوبة منه بأكثر من ٤.٥ مليارات دولار، كما بدأ التحقيق مباشرة مع نجيب عبد الرزاق رئيس الوزراء السابق وزوجته وبعض أقاربه بتهم الفساد والترجح وتلقي رشوى خارجية بلغ قيمتها حوالي ٦٨١ مليون دولار من الأسرة المالكة بالسعودية.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن مهاتير محمد قد قام بالتحرك سريعاً لإسترداد أموال منهوبة جرى تحويلها إلى الخارج عبر عمليات تحويل غير مشروعة، بل وأكد أن حكومته تسعى لإسترداد مليارات الدولارات التي دخلت في إطار عمليات غسيل أموال في الولايات المتحدة وسويسرا ودول أخرى<sup>٥٨</sup>.

## ٢- هيئة مكافحة الفساد (MAAC) The Malaysian Anti-Corruption Commission

و نتيجة لما استشعرته الحكومة تراجعاً لموقع ماليزيا وفقاً لمؤشر مُدركات الفساد والذي كان له أثره في انخفاض نسب الاستثمارات الخارجية. أقرت كلاً من الحكومة والبرلمان عام ٢٠٠٨ قانون إنشاء الهيئة القومية لمكافحة الفساد، وتتولى هيئة مكافحة الفساد عمليات متابعة التحقيق في قضايا الفساد بشكل مستقل دون تبعية لرئيس مجلس الوزراء. وقد حدد القانون المنشأ للهيئة كلاً من الرؤية و الرسالة التي يجب أن تقوم عليها الهيئة. حيث تتمثل رؤية الهيئة في " السعي نحو بناء مجتمع ماليزي خال من الفساد قائم على تدعيم القيم الخلقية والروحية، والسعي نحو جعل هذه الهيئة نموذجاً للتميز ليس فقط على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي".

كما تتمثل رسالة الهيئة في " العمل علي محاصرة الفساد بكل أشكاله والعمل بشكل مستمر علي تدعيم وتقوية قيم النزاهة والشفافية وبناء كوادر بشرية فاعلة تعمل علي تحقيق ذلك في كلاً من القطاعين العام والخاص".

ويتولى كبير المفوضين داتوك دزلكفلي أحمد. رئاسة الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد في الوقت الحالي ، وقد تم تعيينه في أغسطس ٢٠١٦ ليحل محل الرئيس المفوض السابق تان سري أبو قاسم محمد. ، وهى حالياً تحت إدارة رئيس الوزراء الماليزي.

ومن أبرز المهام التي قامت بها الهيئة بعد تولى مهاتير محمد مقاليد الحكم مرة أخرى في مايو ٢٠١٨ ، كانت في أوائل يوليو ٢٠١٨، حيث تم القبض على رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق من قبل لجنة مكافحة الفساد الماليزية (MACC) للتحقيق معه في كيفية تحويل ٤٢ مليون رينغيت ماليزي (١٠.٦ مليون دولار أمريكي) من سي آر سي الدولية إلى حساب نجيب المصرفي. وصادرت الشرطة محتويات شخصية وحقائب يد ومجوهرات بقيمة ٢٧٣ مليون دولار<sup>٥٩</sup>.

وقد تبنت الهيئة في الفترات السابقة مجموعة من البرامج التي تمكن الحكومة الماليزية من مواصلة جهودها لدعم التنمية والإصلاح المستدام اللذان يضمننا استمرار السعي نحو تنفيذ أهداف المخطط ٢٠٥٠ من جهة، و من جهة أخرى يعضد من توجه الدولة المستمر نحو القضاء علي الفساد الذي أمنت ماليزيا أن وجوده من أهم المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية. ومن أهم تلك البرامج برنامج إعادة الهيكلة الحكومي Government Transformational Program و الذي تبنته الحكومة عام ٢٠١٠. والذي بدوره اندرج تحته مجموعة من الخطط أهمها National Key Results Areas وهي تلك الخطة التي ركزت العمل علي ستة أهداف رئيسية وهي : تحسين مستويات الدخل والتقليل من معدلات الجريمة ومحاربة الفساد وتحسين عوائد العملية التعليمية والرقى بمستوى المعيشة الفئات والأسر الفقيرة وتحسين البنية التحتية والنقل في المناطق الحضرية.

### ٣- تدشين مؤسسة صندوق برادانا الدولية لمكافحة الفساد:

جاءت آخر إسهامات رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في سعيه الحثيث لمحاربة ومكافحة الفساد ، في فبراير ٢٠٢٠ عندما قام بتدشين صندوق مؤسسة "برادانا" الدولية لمكافحة الفساد بالتعاون مع الصندوق الدولي التابع للأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، حيث أكد مهاتير محمد إن هذا الصندوق ذو أهمية كبرى لأنه يعمل كنظام داعم ومساند لمسؤولي مكافحة الفساد الذين تعرضوا للتهديد والإساءة في سبيل القيام بمهامهم<sup>60</sup>.

ومن المتوقع أن تؤدي المؤسسة دورا مهما في تنفيذ مسؤولية الصندوق الدولي التابع للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ماليزيا واستكمال تطلعات اتفاقية الأمم المتحدة حول الفساد<sup>61</sup>.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الإدارة المعنية بمكافحة الفساد في ماليزيا، قد أعلنت أوائل فبراير ٢٠٢٠، أنها تقوم بالتحقيق في مزاعم من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا تدور حول ان شركة إيرباص الأمريكية قد دفعت رشوة قيمتها ٥٠ مليون دولار للحصول على طلبات من أكبر شركة طيران في آسيا من حيث الميزانية وهي (إير آسيا) ومقرها ماليزيا.

### ❖ انعكاسات إستراتيجيات مكافحة الفساد في ماليزيا على موقعها في المؤشرات الدولية:

سوف يتم دراسة إنعكاسات استراتيجيات مكافحة الفساد في ماليزيا والتي بدأ تدشينها في عام ٢٠٠٤، وذلك من خلال دراسة تطور ترتيب ماليزيا في المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد، والتي تتمثل في دراسة مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، وكذا مؤشرات البنك الدولي.

#### أولاً/ نتائج مؤشر مدركات الفساد

مؤشر مدركات الفساد هو أحد المؤشرات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية والذي بدأ منذ عام ١٩٩٥، والذي تم بناءه لقياس إدراك الفساد في القطاع العام في مختلف دول العالم، وخلال الـ ١٨ عام السابقة، كان يتم إعادة تعريف وتكييف المنهجية المستخدمة في حساب المؤشر حتى عام ٢٠١٤، والتي تزيد القدرة على مقارنة البيانات بين الدول أو على مستوى الدولة الواحدة من وقت لآخر<sup>٦٢</sup>، والذي يقوم بترتيب الدول من صفر إلى ١٠٠، ويشير صفر إلى أن الدولة ذات درجة عالية من الفساد highly corrupt بينما يشير الترتيب ١٠٠ إلى ان الدولة نظيفة ولا يوجد بها فساد very clean.

جدول رقم (١) مركز ماليزيا بمؤشر مدركات الفساد منذ إصدار قانون مكافحة الفساد ١٩٩٧

السنة	الترتيب
٢٠٠٣	٣٧
٢٠٠٢	٣٣
٢٠٠١	٣٦
٢٠٠٠	٣٦
١٩٩٩	٣٢
١٩٩٨	٢٩
١٩٩٧	٣٢

المصدر: تم الإعداد بمعرفة الباحث، من واقع نتائج تقارير مؤشرات مدركات الفساد.

يوضح الجدول رقم (١) المركز الذي كانت تشغله ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد الذي يشير إلى تدهور ترتيبها بشكل كبير بين الدول فوصلت إلى مراتب متدهورة حيث شهد العام ١٩٩٧ وهو العام الذي واجهت فيه الدولة الماليزية الأزمة المالية الشهيرة، كما أنه شهد إصدار قانون مكافحة الفساد الماليزي

الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق من الدراسة، والذي تسبب في مزيد من تقدم ترتيب الدولة في المؤشر ولكن لم يكن هذا التقدم بشكل واضح، وهو ما يعكس الوضع المتدهور للدولة وانتشار الفساد بها بالشكل الذي جعله ينعكس على نتائج المؤشر.

### الجدول رقم (٢)

مركز ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد<sup>٦٣</sup>

السنة	الترتيب
٢٠١٤	٥٢
٢٠١٣	٥٠
٢٠١٢	٤٩
٢٠١١	٦٠
٢٠١٠	٥٦
٢٠٠٩	٥٦
٢٠٠٨	٤٧
٢٠٠٧	٤٣
٢٠٠٦	٤٤
٢٠٠٥	٣٩
٢٠٠٤	٣٩

المصدر: تم الإعداد بمعرفة الباحث بالإعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية. ويوضح الجدول رقم (٢) التطورات التي شهدتها ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يعكس مستوى التدهور في الترتيب في العام الذي تم اصدار الاستراتيجية الماليزية لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٤، وأخذ الترتيب في التطور على الرغم من عدم استمرار التطور بشكل مستمر فظل الترتيب في التطور والتقدم بشكل ملحوظ حتى وصل إلى عام ٢٠١١ ليصل لـ ٦٠ مقارنة بـ ٣٩ مع بداية الاستراتيجية، والذي شهد فيما بعد تراجع لفترة وجيزة ولكنه عاد مرة أخرى في التقدم ليصل إلى ٥٢ في عام ٢٠١٤، من بين ١٧٥ دولة تم تطبيق المؤشر عليها.

### ثانيا/ مؤشر دافعي الرشوة:

يعبر هذا المؤشر عن مستويات دفع الرشوة في الدولة وتوقع الشركات دفع رشوة لتسهيل قيامها بعملها، ويقاس هذا المؤشر اقتصاديات أكبر ٢٨ دولة في العالم، ويعطي المؤشر الدول مجموعة من الدرجات scores التي تمتد من صفر - ١٠ درجات، وتشير الدرجة ١٠ إلى أن الشركة لم يسبق لها دفع رشوة، أما الدرجة صفر فتشير إلى أن الشركة دائما ما تدفع رشوة لتسيير أعمالها.

يعد التقرير الأخير الصادر عام ٢٠١١ من التقارير المختلفة التي تقيس أيضا الرشوة المدفوعة بين الشركات التابعة للقطاع الخاص ('private-to-private' bribery)، ومن ثم تتدارك المشكلة التي أشرنا إليها في عرض إشكاليات تعريف الفساد الذي يغفل الفساد داخل القطاع الخاص والفساد ما بين القطاع الواحد.

وفيما يلي يمكن توضيح موقف ماليزيا في هذا المؤشر، وذلك من خلال الإشارة إلى الدرجة والترتيب الذي تحتله ماليزيا في نتائج المؤشر.

### الجدول رقم (٣)

مركز ماليزيا في مؤشر دافعي الرشوة<sup>٦٤</sup>

السنة	الدرجة	الترتيب
٢٠١٤	٧.٦	١٥
٢٠٠٨	-	-
٢٠٠٦	٥.٥٩	٢٥
٢٠٠٢	٤.٣	١٥
١٩٩٩	٣.٩	١٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مؤشر دافعي الرشوة.

والجدول رقم (٣) يوضح تطور وتقدم ترتيب وموقع ماليزيا في مؤشر دافعي الرشوة الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، والذي يوضح أن التقرير الصادر عن المنظمة عام ٢٠١٤ يفيد حصولها على درجة متقدمة بالمقارنة بالسنوات السابقة على إصدار الاستراتيجية الماليزية لمكافحة الفساد التي تم إصدارها في عام ٢٠٠٤، فنجد ارتفاع ملحوظ في درجات ماليزيا في مؤشر عام ٢٠٠٦ التي حصلت فيه ماليزيا على حوالي ٥.٦ درجة، بالمقارنة ببيانات عام ٢٠٠٢ الذي حصلت فيه على ٤.٣ درجة، وبيانات عام ١٩٩٩ التي حصلت فيه على ٣.٩ درجة.

من خلال استعراض المؤشرين السابقين يتضح أن موقع ماليزيا قد اختلف وتطور بشكل ايجابي بعد تدشين الاستراتيجية الماليزية لمكافحة الفساد الصادرة عام ٢٠٠٤، فنجد مؤشر مدركات الفساد يعكس تطور كبير في ترتيب ماليزيا في التقرير الصادر عام ٢٠١٤، وكذلك مؤشر دافعي الرشوة أيضًا أوضح وجود طفرة في نتائج هذا المؤشر على ماليزيا وهو ما تعكسه نتائج المؤشر الصادر عام ٢٠١٤.

### ثالثاً/ مسح الموازنة المفتوحة:

يقيس مسح الموازنة المفتوحة مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية في موازنات الدول حول العالم، ويقوم باعداده مجموعة من الباحثين المستقلين في البلدان التي يتم تقييمها، ويتألف بحث الموازنة المفتوحة من

١٢٥ سؤال ٩٥ سؤال منها يتعلق مباشرة بالتوافر العلني والشمولية لثمان وثائق رئيسة للموازنة والتي ينبغي على الحكومات نشرها في مراحل محددة من دورة الموازنة<sup>٦٥</sup>.

ويتم إعداد هذا المسح بشكل دوري كل عامين بداية منالعام ٢٠٠٦، وحتى عام ٢٠١٤، وذلك عقب إعداد مجموعة من الاختبارات التجريبية على مجموعة من الدول منذ عام ١٩٩٩ حيث قام الباحثون في مشروع الموازنة الدولية ومعهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا بتجريب منهجًا لاجراء بحث عن شفافية الموازنة، ويتم تعديل منهجية المسح بشكل دائم بإضافة أسئلة للاستبيان المستخدم بالمسح ذلك ليتماشى مع مبدأ شفافية الموازنة والمصادقية<sup>٦٦</sup>.

وفيما يلي عرض لتطور ترتيب ماليزيا في نتائج مسح الموازنة المفتوحة منذ عام ٢٠٠٦ وحتى آخر مسح تم اعداده في عام ٢٠١٤.

#### الجدول رقم (٤)

##### مركز ماليزيا في نتائج مسح الموازنة المفتوحة

السنة	الترتيب
٢٠١٤	٣٩
٢٠١٠	٣٩
٢٠٠٨	٣٥
٢٠٠٦	-

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث من واقع تقارير مسح الموازنة المفتوحة. أوضحت نتائج مسح الموازنة المفتوحة تطور ترتيب ماليزيا في مسح الموازنة المفتوحة منذ مشاركة ماليزيا في هذا المسح عام ٢٠٠٨، والتي احتلت فيه ماليزيا المركز ٣٥ من بين مائة دولة مشاركة حول العالم، وأظهرت نتائج المسح الذي تم إعداده من قبل شراكة الموازنة الدولية (IBP)، وأظهر تقرير ماليزيا الصادر عن المنظمة<sup>٦٧</sup> في تقييمه لماليزيا أنها احتلت المركز ٣٩ من إجمالي ١٠٠ دولة تم تنفيذ المسح عليها، وهو ترتيب أقل من متوسط ترتيب جيرانها مثل اندونيسيا والفلبين، لكنها أيضًا أعلى من جيرانها تايلاند وكامبوديا وفيتنام ومينمار.

فماليزيا - طبقا لهذا التقرير تقدم قدر يسير من المعلومات للعامة حول وثائق موازنتها خلال العام، فتعطي الحكومة معلومات محدودة حول الموازنة القومية لها والأنشطة المالية، مما يطرح معه تحدى كبير للمواطنين عند محاسبتهم للحكومة لتصرفها في المال العام.

ويرى التقرير أن الحكومة الماليزية من الممكن أن تحقق مزيدًا من شفافية الموازنة من خلال مجموعة من الإجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل ومنها ما يمكن فعله بدون أي تكلفة إضافية على الحكومية<sup>٦٨</sup>.

## رابعاً/ مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي

يقوم البنك الدولي سنويًا بإصدار مؤشر خاص بالحوكمة Worldwide governance indicators، والذي يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية والتي تعكس ٦ أبعاد للحوكمة لـ ٢١٥١ دولة حول العالم خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٤، والتي تتمثل في<sup>٦٩</sup>:

١. التصويت والمحاسبية Voice and Accountability
٢. الإستقرار السياسي وغياب العنف. Political Stability and Absence of Violence.
٣. كفاءة الحكومة Government Effectiveness.
٤. الجودة التنظيمية Regulatory Quality .
٥. سيادة القانون Rule of Law .
٦. السيطرة على الفساد Control of Corruption.

فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد، الذي يتضمن وضع تقدير للحوكمة Estimate of Governance الذي يتراوح بين -٢.٥ وهو ما يعتبر ضعيف weak، و٢.٥ الذي يعد قوي strong طبقاً لهذا المؤشر، كما يعطي للدولة ترتيب Rank بين كافة دول العالم من (صفر إلى ١٠٠) وصفر هو الترتيب الأدنى lowest، ويشير الترتيب ١٠٠ إلى الترتيب الأعلى<sup>70</sup> highest. وفيما يلي توضيح لمركز ماليزيا من هذا المؤشر العالمي وكذلك تقديرها قبل إصدار الاستراتيجية الماليزية لمكافحة الفساد منذ عام ٢٠٠٣، وحتى التقرير الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠١٤.

### الجدول رقم (٥)

#### مركز ماليزيا في مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي

السنة	الترتيب	تقدير الحوكمة
٢٠١٤	٦٨.٤٢	٠.٤١
٢٠١٢	٦٥.٥٥	٠.٣٠
٢٠١١	٥٩.٧٢	٠.٠٥
٢٠١٠	٦٢.٨٦	٠.١٣
٢٠٠٩	٥٨.٣٧	٠.٠٣-
٢٠٠٨	٥٩.٢٢	٠.٠٢
٢٠٠٧	٦٦.٥٠	٠.٢٨
٢٠٠٦	٦٤.٨٨	٠.٢٥
٢٠٠٥	٦٢.٩٣	٠.٢٧
٢٠٠٤	٧٠.٢٤	٠.٤٣

٢٠٠٣	٦٨.٧٨	٠.٣٩
٢٠٠٢	٦٢.٤٤	٠.٢١

المصدر: تم الإعداد بمعرفة الباحث من واقع بيانات مؤشرات السيطرة على الفساد المتفرع عن مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي.

ومن الجدول السابق يتضح أن مؤشرات ماليزيا في مؤشر تقدير الحوكمة تتراوح ما بين ٥٩ إلى ٧٠.٢٥، ولكن من قراءة المؤشرات الخاصة بالدولة نجد أنه في العام الذي أصدرت ماليزيا فيه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد انعكس ذلك على ترتيبها في مؤشر السيطرة على الفساد ليصبح ٧٠.٢٤ وذلك في عام ٢٠٠٤، وأخذ ينخفض ثم حقق أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠٤ في التقرير الصادر عام ٢٠١٤ ليصبح ٦٨.٤٢.

وفى ختام هذا الجزء، ومن خلال ما أظهرته المؤشرات يتضح لنا، تقدم ماليزيا عامًا بعد عام في نتائج تلك المؤشرات وخاصة بعد إصدار الاستراتيجية الماليزية لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣، إلا أنها في بعضها لا يمكن التوصل لطفرات في ترتيب أو مركز ماليزيا في المؤشر لكنه غالبًا ما يعكس تقدم مستمر لكنه ليس بالكبير مع ملاحظة أنها لا تعود للوراء.

#### الخاتمة :

تُعد التجربة الماليزية لمكافحة الفساد من أهم التجارب التي تم إعدادها على مستوى مختلف الدول النامية، وإن كان هناك العديد من المشكلات التي تعترضها نتيجة لطبيعة النظام السياسي الماليزي إلا أنها تعد هامة في طريق بناء الدولة الماليزية، ومكافحة مظاهر الفساد خاصة في مجال الخدمة العامة. و ما يجب التنويه له في هذا الشأن أن أهم ما يميز التجربة الماليزية فيما يتعلق بمحاربة الفساد، هو تكاملية التجربة حيث لم يكن توجه الحكومات الماليزية أحادي النظرة أو أحادي البعد، بل أن محاربة الفساد جاء ضمن رؤية أكثر شمولية للدولة الماليزية في إطار ما عُرف برؤية ٢٠٥٠ التي اعتمدت علي رؤية استراتيجية لماليزيا تجعل منها أحد الدول المتقدمة في عام ٢٠٥٠. ولذلك لم تركز الحكومة إلي الاعتماد على تشريع أو إنشاء هيئة تقوم علي محاربة الفساد دون تفعيل دور كلاً من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بل أن الحكومة الماليزية سعت إلى دعوة بعض المنظمات الإقليمية التي لها القدرة على توفير التمويل اللازم لخطط مكافحة الفساد كما أشارت الورقة سلفاً.

وتقدم التجربة الماليزية نموذجاً متفرداً جدير بالدراسة خاصة للدول النامية، حيث مثل النموذج الماليزي في التنمية بشكل عام ومحاربة الفساد و التطوير الإداري بشكل خاص نموذجاً خاصاً قام علي تفعيل منظومة القيم الروحية والأخلاقية والدينية التي يتمتع بها المجتمع وجعلها مُنطلقاً رحباً لتدعيم بناء الدولة والمجتمع أولاً كوحدات أصيلة متكاملة ومتجانسة رغم اختلافها. ثم همت في ذات الوقت لتأخذ بأسباب التمدن و التحديث وجعلت من التنمية المستدامة هدفاً رئيساً لكل خطط التطوير التي تتبعها الدولة. و قد

أوضحت التجربة الماليزية في محاربة الفساد عدم وجود استراتيجية أو آلية سهلة تستطيع من خلالها الدول علاج تلك المعضلة المجتمعية والإقتصادية الخطيرة الذي تُسبب تآكلاً مستمراً لجهود التنمية وتحد من تحقيق عدالة التوزيع. حيث أوضحت التجربة الماليزية أيضاً ضرورة حساسية وإستجابة الحكومة للتغيرات والمشكلات المجتمعية. أخيراً أظهرت التجربة الماليزية ضرورة وجود نظرة تكاملية شمولية لإشكالية الفساد، فعلي خلاف العديد من التجارب التي تركز على إيجاد صيغ قانونية وتشريعية ومؤسسية نزلت ماليزيا إلى وضع إشكالية الفساد في القلب من مخططها الإستراتيجي ورؤيتها القومية للدولة.

### ❖ وحول الدروس المستفادة من التجربة التنموية الماليزية:

**أولاً:** ضرورة الأخذ بمبدأ التكامل بين دور الدولة ونظام السوق على أن تكون الدولة في تدخلها أكثر مراعاة للبعد الاجتماعي وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

**ثانياً:** التعامل الحذر مع الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال وضع الضوابط اللازمة لضمان سلامة الاقتصاد القومي وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التي تخدم التنمية.

**ثالثاً:** أهمية دور القيادة السياسية ودورها في العملية التنموية.

**رابعاً:** الإهتمام بمنظومة التعليم في مختلف المراحل، على اعتبار أن الإنسان هو جوهر التنمية، مما يمكنه من تحقيق التنمية.

**خامساً:** تبني إستراتيجية لتوزيع الدخل تهدف مكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.

### هوامش الدراسة

<sup>1</sup> جابر عوض، الاتجاهات الحديثة في دراسة دور الدولة في التنمية (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠، ص ١٢).

<sup>2</sup> جابر عوض (تحرير)، دور الدولة في التنمية بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٩، ص ٩٥).

<sup>3</sup> عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأداب)، ٢٠٠٤.

<sup>4</sup> Adrain Leftwich, Governance, The State and The Politics of Development, Development and Change Vol.25,1994,p373.

<sup>5</sup> Adrain Leftwich, Bringing Politics Back in Towards Model The Development State, The Journal of Development Studies, Vol.31, No.3, Feb 1995, p400

<sup>6</sup> Friedrich List, the political economy of the nation-state, available at: <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/096922997347887#.U1k2nYuKDcc>

<sup>7</sup> Ibid, p350

<sup>8</sup> Chalmers Johnston, Japan: Who Governs?: The Rise of the Development State, NY, Norton Company, 1995.

<sup>9</sup> kim Yun, Neo-Liberalism and The Decline of The Development State, Journal of Contemporary Asia, Vol.29 ,1999,p400

<sup>10</sup> Mark Beeson, The rise and fall of the developmental state: The vicissitudes and implications of East Asian interventionism,

<sup>11</sup> Gordon White, The Democratic Developmental State, [http://global.oup.com/academic/product/the-democratic-developmental-state-9780198293828;jsessionid=D909FC83ADDAAA4E4536D3E7845FA328?cc=eg&lang=en&accessible\\_at\\_25/4/2019](http://global.oup.com/academic/product/the-democratic-developmental-state-9780198293828;jsessionid=D909FC83ADDAAA4E4536D3E7845FA328?cc=eg&lang=en&accessible_at_25/4/2019).

<sup>12</sup> Adrain Leftwitch, op.ct

<sup>١٣</sup> نجلاء البيومي، البعد السياسي للحكم الرشيد في الدولة الانمائية دراسة مقارنة لكل من جمهورية كوريا وسنغافورة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١. ص ١٢٢.

<sup>14</sup> Chalmers Johnston, op cite

<sup>15</sup> Linda Weiss, John Hobson, States and Economic Development: A Comparative Historical Analysis, [http://books.google.com.eg/books/about/States\\_and\\_Economic\\_Development.html?id=IPxIQgAACAAJ&redir\\_esc=y](http://books.google.com.eg/books/about/States_and_Economic_Development.html?id=IPxIQgAACAAJ&redir_esc=y)

<sup>16</sup> Richard Doner, Systemic vulnerability and The Origins Of Developmental States Northeast And Southeast Asia In Comparative prespective, international Organization, Vol.29,2005, <http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract;jsessionid=D95BC48ECB59F47443026D4164561653.journals?fromPage=online&aid=301406>, accessible at 4/4/2018.

<sup>17</sup> Ibid

<sup>18</sup> Adrain leftwich, Op-ct, p400

<sup>19</sup> Gordon White, Developmental states and socialist industrialization in the third world, The Journal of Development Studies, Volume 21, Issue 1, 1994, <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00220388408421932#.U1ZD4uKDcc>

<sup>20</sup> –Peter Evans, In Search of The 21 Century Development State, Working Paper no4, Center for Global political economy, Sussex University, [https://www.google.com.eg/?gfe\\_rd=cr&ei=IFFZU9y7O4b4-gbRwYC4Aw#q=peter+evans+developmental+state](https://www.google.com.eg/?gfe_rd=cr&ei=IFFZU9y7O4b4-gbRwYC4Aw#q=peter+evans+developmental+state)

<sup>٢١</sup> أحمد حلمي، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرر الاقتصادي رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٠

٢٢ عبد الله رزق، الأزمة المالية بين ١٩٢٩ و ٢٠٠٨ - عبر وتغيرات،  
<https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/6FJkliXB0so/MWEkklHdyaUJ>

٢٣ عبد العزيز محمود، عبقرية مهاتير محمد،  
<http://www.ahram.org.eg/News/831/11/212011/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9/%D8%B9%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%E2%80%8F%E2%80%8F.aspx>

[تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٣/٨](#)

٢٤ ايمان مرعى، أثر الأزمة المالية على آسيا، متاحة على الرابط التالي:  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222238&eid=2819>، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٧/٦

٢٥ محمد حسن يوسف، الأزمة المالية العالمية.. لماذا تستعصي على الحل،  
<http://studies.aljazeera.net/production/papers/2013/12/201312179830611855.htm> تاريخ

[الدخول: ٢٠١٧/٣/٩](#)

٢٦ عبد الله شحاته، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، متاح على الرابط التالي، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٣/٣:

<http://www.slideshare.net/guest4464e0/ss-3310041>

27 vito Tanzi, The Economic Role of the State Before and After the Current Crisis, paper presented in The Plenary Session of the 65<sup>th</sup> Congress of the international Institute of Public Finance, 2009, available at the following link:  
[http://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDAQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.iipf.org%2Fspeeches%2FTanzi\\_2009.pdf&ei=ESxaU-S3OoaJywO254D4CA&usg=AFQjCNG2iiNHRAUo9wPHuQ\\_yGD68byQDzA&sig2=0MKbGLiV8oxQF2AQ6MAHcg](http://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDAQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.iipf.org%2Fspeeches%2FTanzi_2009.pdf&ei=ESxaU-S3OoaJywO254D4CA&usg=AFQjCNG2iiNHRAUo9wPHuQ_yGD68byQDzA&sig2=0MKbGLiV8oxQF2AQ6MAHcg) , accessible at 20/8/2019.

٢٨ رامي السيد، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٥.

29 United Nations Anti-Corruption Convention, UN, 2004

30 Transparency International's Mission Statement.

31 Peter Langeseth (1999). Prevention an effective tool to Reduce Corruption, Global Program against corruption: the United Nations drug and crime office. P3

32 Ibid

٣٣ غادة موسى، ماهية الفساد، مركز الحوكمة للدراسات، د.ت.

٣٤ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، (القاهرة: هيئة الرقابة الإدارية، ٢٠١٤)، متاحة على الرابط التالي:

<http://www.aca.gov.eg/arabic/AntiCorruption/Pages/default.aspx>

[تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٣/١٢](#)

٣٥ محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، متاحة على الرابط التالي:  
<http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm>

<sup>36</sup> Mahathir Mohamad, The Malay Dilemma, available at the following link:

[http://www.goodreads.com/book/show/339251.The\\_Malay\\_Dilemma](http://www.goodreads.com/book/show/339251.The_Malay_Dilemma)  
Accessible at 7/72019.

<sup>37</sup> وفاء لطفى، التجربة الماليزية في ادارة مجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية دراسة لحالتى الافارقة والزنوج في جنوب السودان والاكراد في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩٨

<sup>٣٨</sup> أحمد حلمى، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر مع دراسة خاصة للتجربة المصرية منذ بداية سياسة التحرر الاقتصادي ١٩٧٤، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٠.

<sup>٣٩</sup> هدى ميتكيس وآخرون، ماليزيا وجنوب شرق آسيا، (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠)، ص ٢٢.

<sup>40</sup> [Global Corruption Barometer 2013](#) . Transparency International . accessible at 10/May 2020.

<sup>41</sup> [Global Competitiveness Report 2013–2014](#) . The World Economic Forum accessible at 10 December 2018 .

<sup>42</sup> [Malaysia Country Profile](#) . Business Anti–Corruption Portal, July 2015, accessible at 10/12/2019.

<sup>43</sup> Darryl S. L. Jarvis . (٢٠٠٣) International Business Risk: A Handbook for the Asia–Pacific Region .Cambridge University Press . صفحة ٢١٩ . ISBN ٠-٨٢١٩٤-٥٢١-٠

<sup>44</sup> Op, cit , 220.

<sup>45</sup> Y.Mansoor Marican(1979). Combating Corruption: the Malaysian Experience. Asian Survey, Vol. 19, No.6.PP 602–604

<sup>46</sup> Ibid, p.5

<sup>47</sup> Nik Rosnah Wan Abdullah (2008). Eradicating Corruption: the Malaysian Experience. Department of Administrative Studies, University of Malaya. P.16

<sup>٤٨</sup> صالح عبد الرحمن الشيخ .التطوير الإداري في ماليزيا، في قضايا الإصلاح في ماليزيا. برنامج الدراسات الماليزية : ( كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،: جامعة القاهرة).ص-ص ٢٠٤-٢٠٥

<sup>49</sup> Annual Report of Transparency International. Corruption Perception Index, 2012

<sup>50</sup> The Anti–Corruption Law of Malaysia, 1997

<sup>51</sup> Malaysia’s Government Transformation Program, annual Report, April 2012. P.٢٢

<sup>52</sup> <http://www.ar.business-anti-corruption.com/country-profiles/east-asia-the-pacific/malaysia/initiatives/public-anti-corruption-initiatives.aspx>

<sup>53</sup> Abdul Aziz, Tunku (2000), “International Case Study: Stamping Out Corruption in Malaysia”, Resource Material Series No. 56.

<sup>54</sup> Abdullah, Nik Rosnah Wan (2008), "Eradicating corruption: The Malaysian experience", Journal of Administration and Governance (JOAAG), Vol. 3. No. 1, available at [http://www.joaag.com/uploads/5\\_AbdullahFinal.pdf](http://www.joaag.com/uploads/5_AbdullahFinal.pdf) Accessible at 5/5/2020.

<sup>55</sup> Ibid, pp 102-103

<sup>56</sup> Abdul Aziz, Tunku (2000), "International Case Study: Stamping Out Corruption in Malaysia", Resource Material Series No. 56.

<sup>57</sup> <https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/5/20> كيف-حارب-مهاتير-محمد-الفساد-خلال-١٠-أيام

تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/١٢

<sup>58</sup> المرجع السابق.

<sup>59</sup> [MDB scandal explained: a tale of Malaysia's missing billions](#) Published by The Guardian on October 25, 2018 accessible at 5 may 2020.

<sup>60</sup>

[https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session8/SpecialEvents/PIACCF-Side\\_Event\\_CoSP-16.12.2019-Tan\\_Sri\\_Abu\\_Kassim\\_Mohamed.pdf](https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session8/SpecialEvents/PIACCF-Side_Event_CoSP-16.12.2019-Tan_Sri_Abu_Kassim_Mohamed.pdf). Accessible at 4/4/2018

<sup>61</sup> **UN applauds Malaysia's noble initiative in setting up anti-corruption foundation** <https://www.malaymail.com/news/malaysia/2020/02/11/un-applauds-malaysias-noble-initiative-in-setting-up-anti-corruption-founda/1836645>, accessible at 26- May 2020.

<sup>62</sup> Corruption perceptions Index 2014: Technical Methodology Note, transparency international organization, 2014. P1

<sup>63</sup> مؤشر مدركات الفساد، موقع منظمة الشفافية

الدولية: <http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

<sup>64</sup> مؤشر دافعي الرشوة، من موقع بيانات منظمة الشفافية الدولية.

[http://archive.transparency.org/policy\\_research/surveys\\_indices/bpi](http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi)

<sup>65</sup> بحث الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٢، "موازنات مفتوحة تبدل الحياة"، شراكة الموازنة الدولية، ٢٠١٢، ص ٨. ومتاح على الموقع الإلكتروني:

[http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2012-report\\_final\\_AR.pdf](http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2012-report_final_AR.pdf)

<sup>66</sup> بحث الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٠٨، "الموازنات المفتوحة: تغيير في نوعية الحياة"، شراكة الموازنة الدولية، ٢٠٠٨. ص ٥.

<sup>67</sup> Malaysia profile, open budget survey, 2012. Available

on; <http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBI2012-MalaysiaCS-English.pdf>.

<sup>68</sup> لمرجع السابق، ص ٢.

<sup>69</sup> <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc-methodology>

<sup>70</sup> World Bank website: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>